مؤسسات بريتون وودز

خمسون عاماً بعد إنشائها

سمير أمين *

ملخص

Bretton Woods : Fifty Years Later

The paper looks into the policies developed at the global level which are, according to the outhor, conceived with a view to managing the crisis, not moving out of it. The target of these policies is to generate financial opportunities for excess capital which, growingly, cannot find an outlet in investment in the expansion of the productive system. These policies, formulated by IMF, the World Bank and the WTO (following GATT) complete, at global level, strategies developed at national levels which are also basically conceived within the same rationale of crisis management. Flexible rates of exchange, along with deregulation of international movements of capital, provide opportunities for speculative short term investment which are far more important than the flows associated with international trade and foreign investments in production. High rates of interest are therefore insurance prices to pay for those high risks in speculative investments. Foreign debts, the deficit of the balance of payments of the US, privatization offer, in those circumstances, major outlets for financial investments. This financialisation of the global system aggravates inequalities in the distribution of income nationally and internationally, as well as the flow of capital from South to North, East to West. It generates a deflationary spiral, pulling away from moving out of the crisis.

* رئيس منتدى العالم الثالث – مكتب أفريقيا.

(١)

تتوافر الدراسات – الوصفية والتحليلية والنقدية – عن أهم المؤسسات الاقتصادية العالمية – صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات ، ولما كان عدد من هذه الدراسات ممتازة من حيث كثرة المعلومات المتوفرة فيها ودقتها وفى بعض الأحيان سلامة النقد الموجه لهذه المؤسسات – فى تقديرى على الأقل – لأصبح التساؤل عما يمكن أن يُضاف إليها تساؤلاً فى محله.

على أن ملاحظتى الأولى هى أن النقد الموجه لهذه المؤسسات ظل محصوراً بالتحفظات التى تخفف من شدة الحكم فى شأنها حتى حوالى عام ١٩٨٠ على الأقل ، وبالقطع لقد لاحظ البعض أن هذه المؤسسات انخرطت فى منطق التوسع العالمى للرأسمالية ، دون عمل حساب كبير لشئون البيئة مثلاً.

ولكن الوعى البيئى قد ظل جنينياً فى تلك المرحلة ، كما لوحظ أن المؤسسات المعنية اعتبرت أن مجرد نمو الدخل القومى ينتج من نفسه حلاً « لمشكلة الفقر » كما يقال ، وكذلك أن منطق عمل هذه المؤسسات قام على اعتبار الانفتاح على السوق العالمية هدفاً إربحياً فى حد ذاته ، ففى حالة اختلال فى ميزان المدفوعات يساند صندوق النقد سياسات تسعى إلى العودة للتوازن فى ظل استمرار تحويلية العملات والتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية ، ولكن فى الوقت نفسه كانت هذه المؤسسات تحترم خيارات الدول التى أضفت للقطاع العام دوراً أساسياً فى التنمية وفرضت على الأموال الأجنبية رقابة صارمة ، بل احترمت خيارات الدول الاشتراكية ، ومبادئ فك الارتباط ، وإقامة منظومة أسعار محلية مستقلة عن مرجعية المنظومة السائدة عالمياً ، والاعتماد على دعم سلع الاستهلاك الأساسى وسياسات إعادة توزيع الدخل القومى.

كان وجه النقد الأكثر إنتشاراً هو أن تدخلات مؤسسات بريتون وودز فى الحياة الاقتصادية العالمية قد اتسمت بالتحفظ الشديد الذى يصل إلى العجز والخجل ، فقيل – على سبيل المثال – إن صندوق النقد ظل عاجزاً فى تعامله مع الدول الرأسمالية الكبرى ، كما لوحظ أن الولايات المتحدة قد استبعدت البنك الدولى عن مسئوليات إعادة بناء أوروبا بعد الحرب ، وذلك بالرغم من أن البنك قد أُنشئ لهذا الغرض بالتحديد ، فأحلت محله خطة مارشال المشهورة ، كما لوحظ أن الجات اكتفى بمطالبة تخفيض الرسوم الجمركية ، لا أكثر.

لم يغير انفجار أزمة الديون الخارجية – الذى أسفر عنه إفلاس مكسيكو عام ١٩٨٢ وإعلان عجزها عن خدمة الدين – التوجه العام للمؤسسات المعنية ، فكثير من النقد الموجه لصندوق النقد فى هذا الصدد لايزال يلوم المؤسسة بعدم الشجاعة فى تعاملها مع المشكلة واكتفائها بإعادة ترتيب الديون

(Rescheduling) ، دون التصدى إلى الآليات التى انتجتها وأدت إلى تفاقم عبئها المستمر (مثل أسعار الفائدة المرتفعة وإلغاء الرقابة على الانفتاح الخارجى .. إلخ).

ثم – بدءاً بعقد الثمانينات – أخذ النقد فى التصاعد ، لأن هذه المؤسسات قد تبنت فوراً الاطروحات الليبرالية الجديدة الأقصى تطرفاً ، وذلك منذ أصبحت هذه الاطروحات الكتاب المقدس الجديد فى إدارة البيت الأبيض ، كأن هذه المؤسسات مضطرة إلى أن تتبع – يوماً بيوم – « الموضة » السائدة فى وشنطن ، وقد تجلى هذا الموقف الجديد فى برنامج بسيط وعام ، مطلوب التنفيذ عالمياً ، مهما اختلفت الظروف الخاصة ببلاد ما ، وهو برنامج « التكيف الهيكلى » المشهور ، فتم تنفيذ البرنامج على جميع دول العالم الثالث – كأن هذه الدول لم تكن قبل ذلك خاضعة لقواعد « التكيف » المستمر لاحتياجات التوسع الرأسمالى العالمى ، وكأن الأزمة التى تعانى هذه الدول منها خاصة بها ، فلا تمس الدول الرأسمالية المتقدمة ! ثم – بدءاً بعقد الثمانينات – توسع عمل المؤسسات المعنية ليشمل بلدان الشرق « الاشتراكى سابقاً » ، كأن هذا البرنامج نفسه هو الوسيلة الصحيحة من أجل مساعدتها فى تحولها إلى نمط رأسمالى « عادى » و « طبيعى ».

لن أعود فى هذا المقال إلى موضوع نقد تجارب التكيف ، فلا تنقصنا الدراسات الممتازة فى هذا المجال ، والتى تتناول حالات ملموسة وتجارب وطنية وتحاليل عامة.

فسوف أكتفى هنا بذكر الخلاصة التى توصلت إليها « المحكمة الدولية للشعوب » فى حكمها ضد « مجموعة السبع » (چى سڤن G7) الصادر فى طوكيو عام ١٩٩٣ بخصوص التكيف الهيكلى ، والتى ركزت على أهم النتائج التى أدى إليها تنفيذ هذا البرنامج وهى التالية :

- ارتفاع نسبة البطالة فى كل مكان.
- انخفاض عوائد العمل.
- تفاقم التبعية الغذائية لبلدان عديدة.
- تفاقم ظروف البيئة تفاقماً خطيراً على صعيد عالمى.
- تدهور النظم الصحية والتعليمية.
- تفكك نظم إنتاجية فى عديد من الأقطار.
- وضع عوائق متصاعدة فى سبيل تدعيم النظم الديموقراطية.
- وأخيرا – وبالرغم من كل ما سبق الإشارة إليه – استمرار تضخم عبء الديون الخارجية !!
- لاشك أن هذا الحكم السليم فى وصفه العام يحمل فى طيه استنتاجين اثنين هامين هما :

أولا وبشكل عام وصريح أن سياسات هذه المؤسسات التى فرضتها مجموعة السبع هى المسئولة بشكل رئيسى عن تدهور الطبقات العاملة والشعبية فى الجنوب والشرق تدهوراً فجائياً وخطيراً ، وثانياً ، بشكل ضمنى ، إن هذه السياسات ليست حلاً للأزمة ، بل على العكس من ذلك تدفع فى اتجاه لولبى يؤدى إلى تفاقم الأزمة.

اعتبر هذا الجانب الثانى للمشكلة أساسياً فيما سيلى من تعليق حول الموضوع ، ألاحظ أن مصدر النقد المعتبر هنا هو بالأساس ناتج عن « منظمات غير حكومية » وهى مجموعة منظمات ذا ت الطابع المتباين أقصى التباين ، فالعديد منها تتجاهل مفهوم الرأسمالية أصلاً ، ولذلك تقف فى نقدها على أرضية أخلاقية بحته ، فتلوم السياسات المتبعة بأنها مسئولة عن تفاقم ظاهرة « الفقر » كأن هذه السياسات لا علاقة لها بمنطق النظام ، فهى « خاطئة » فقط ، وبالتالى يمكن تصحيحها دون مساس بجوهر النظام.

وفعلاً لقد حاول البنك الدولى – خلال السنوات الأخيرة – أن يسترجع مصداقيته بتقديم نوع من النقد الذاتى المحدود عما اشترك به من تطرف فى تنفيذ الاطروحات الليبرالية المفرطة فى عقد الثمانينات ، ولعل الناقد الخبيث قد لاحظ هنا أن النقد الذاتى للبنك قد رافق الخطاب الجديد الذى فرضه الرئيس كلنتون فى البيت الأبيض ! على أن صندوق النقد لم يفعل كذلك وحمى نفسه وراء قناع مهنى بالدفاع عن « حياد » السياسة النقدية ، كما أن الجات أيضاً ظلت تكمن فى عتمة « سرية الأعمال » وحساسية الشركات المتعدية الجنسية الكبرى التى تمثل أهم العضوية فى الجات ، على أن الناقد الخبيث سيلاحظ أيضاً أن هذه الازدواجية فى الخطاب تتمشى تماماً مع التباس خطاب وشنطن وتمثل تقسيماً للعمل متفقاً معه ، على أن « النقد الذاتى » الذى قدمه البنك ، والدموع التى يريقها على مشكلة « الفقر » لم تقنع الجميع ، فلاحظ ماركوس اورودا – الأمين العام لمؤسسة أكفا (ACVA) ، فى وثيقة بتاريخ ١٩٩٣ باستهتار ، الآتى :

١ – أن البنك ساكت تماماً على أن « الفقر » لم يكن موضع اهتمامه قبل ١٩٨٠ بالرغم من أن ظاهرة الفقر ليست جديدة.

٢ – أن أزمة الديون لم تجد حلاً حتى الآن ، وبالتالى أن الجنوب الفقير أصبح مصدرا يوفر أموالاً للشمال الميسور.

٣ – أن الاعتماد على الصادرات كمحرك أساسى للنمو ، وهو مفاد اقتراحات البنك فى مجال التنمية، لا يضمن ديمومة التنمية المطلوبة.

٤ – أن سياسات التكيف المطلوب تنفيذها تحول دون مشاركة الطبقات الشعبية فى أخذ القرار وبالتالى تعارض الديموقراطية من حيث المبدأ.

(٢)

أود أن أتناول فى هذا المقال موضوع الأسباب التى دفعت المؤسسات المعنية إلى تطوير برنامجها ، فينبغى أن يسبق التحليل الحكم ، أو بعبارة أدق أقصد أن فهم « منطق » النظام وخصوصيات المراحل المتتالية التى تتكون منها فترة ما بعد الحرب الثانية هو نقطة الانطلاق الضرورية.

١ – ابدأ بجوهر منطق الرأسمالية ، ولو أدى ذلك إلى تكرار بعض البديهيات.

ليست الرأسمالية « نظام تنمية » – نمط يمكن أن يتم تقديره فى مواجهة « نظام التنمية » آخر – مثل الاشتراكية ، فالتمييز الحاسم بين واقع ما تنتجه الرأسمالية ، وهو التوسع الرأسمالى ، وبين « التنمية » أمر ضرورى إذ أن المفهومين وضعاً معرفياً خاصاً ، يشير مفهوم التوسع الرأسمالى إلى واقع تاريخى حدث ويحدث ، فيمكن أن يكون موضع دراسة تحليلية علمية على أعلى مستوى من التجريد ببيان الاتجاه المحيث له بالجوهر ، وعلى المستوى التاريخى الملموس ببيان تجليات هذا الاتجاه فى ظروف تاريخية معينة ، أما مفهوم التنمية فهو مفهوم ذو طابع أيديولوجى يستحيل تجاهله ، فالتنمية تفترض مشروعاً مجتمعياً وبالتالى تحديد معايير قياس الإنجازات على ضوءها ، ويختلف هذا المشروع المجتمعى من مدرسة فكرية إلى أخرى إذان هذه المدارس تطرح مضامين متباينة لمفهومها للحرية والمساواة والتحرر والفعالية الاقتصادية .. إلخ.

أعتقد أن الخلط بين المفهومين – المفهوم الذى يخص الواقع المباشر والمفهوم الذى يشير إلى المرجو – هو مصدر الالتباس فى معظم النقد الموجه للسياسات المتبعة ، علماً بأن المؤسسات التى نحن بصددها هنا تمارس هذا الخلط عمداً ، فتقترح فى واقع الأمر وسائل للتوسع الرأسمالى ، وتسمى ما ينتج عن تنفيذها « تنمية ».

إلا أن منطق التوسع الرأسمالى لايفترض شيئاً من حيث نتائجه التنموية ، على سبيل المثال ، لا يفترض هذا التوسع إنجاز التوظيف الشامل لقوى العمل ، أو حداً معيناً من المساواة فى توزيع الدخل ، فالدافع الحقيقى الذى يحكم منطق التوسع الرأسمالى هو البحث عن الربح من جانب البورجوازية التى تحتكر ملكية المشروعات ، وقد يؤدى هذا المنطق ، من خلال ما ينتج من سياسات فى ظروف معينة ، إلى توسع فى التوظيف ، وفى ظروف أخرى إلى انكماش فى التوظيف وقد يؤدى فى بعض الأحوال إلى تفاقم اللامساواة وفى ظروف أخرى إلى العكس.

وكذلك فإن الخلط بين « اقتصاديات السوق » و « اقتصاديات رأس المال » من شأنه أن يضعف النقد موضع الدراسة ، فالسوق مفهوم يفترض فى حد ذاته المنافسة بينما رأس المال هو واقع قائم على الاحتكار (أى عكس المنافسة) من قبل هؤلاء الذى ينفردون فى ملكية المشروعات.

سبق أن أشار الاقتصادى الكبير فلراس إلى هذه النقطة بالتحديد وعلى هذا الأساس دافع عن مزايا السوق (المنافسة) دفاعاً حقيقيا يتجاهله تماماً تلاميذ الليبرالية الجديدة ، فزعم فلراس الرأسمالية لا تؤدى إلى « الحل الأمثل » (Optimal) فى الخيار الاقتصادى وأن سيادة السوق الحقيقية تفترض إلغاء الملكية الخاصة ، وبناء على ذلك تصور فلراس نوعاً من « الرأسمالية دون رأسماليين » وهو التعبير الذى استخدمه « انجلز » لوصف مشروع الاشتراكية الديموقراطية للأممية الثانية ، ثم أخذ الإصلاحيون السوفيت – خاصة خبراء مدرسة نوفو سيبرسك – بهذا المنهج نفسه ، وهو منهج أثبت التاريخ طابعه غير الواقعى ، كذلك تتجاهل فكرة « اشتراكية السوق » مفهوم الاستلاب الاقتصادى الذى أقام ماركس نقده للرأسمالية على أساسه.

ولكن مغزى الجدال حول هذه المفاهيم الجوهرية ، يخرج عن قدرة إدراك الفكر التكنولوجى.

أضيف إلى ذلك أن الرأسمالية لا تنحصر فى المنافسة بين المحتكمين ، فتتطلب فعالية النظام وجود فعل جماعى وكيان يقوم به يمثل المصالح المهيمنة فى جملتها ، وبالتالى فإن الفصل بين الدولة والرأسمالية هو دائماً فصل اصطناعى ، فمنطق سياسات رأس المال – تلك السياسات التى تتجسد فى ممارسات الدولة – هو منطق خاص لكل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية ، وهذا المنطق هو المسئول عن النتائج التى تترتب على توسع رأس المال فى الظروف المرحلية الملموسة ، إذ قد يؤدى هذا المنطق إلى التوسع فى التوظيف أو إلى تخفيضه ، ليس هذا المنطق إذن تجلياً « لقوانين السوق » ، كأن هذه القوانين تعمل بشكل مجرد ، بل هو تجل لمقتضيات الربحية فى ظروف تاريخية معينة ، فليس ازدياد البطالة خلال ربع القرن الأخير مثلاً ناتج السوق بل هو ناتج استراتيجيات رأس المال فى المرحلة ، فالبطالة مطلوبة كوسيلة لضرب الحركة العمالية وإلغاء ما كان قد سبق أن اكتسبته هذه الحركة ، وتنطبق هذه الملاحظة على الغرب الرأسمالى المتقدم كما تنطبق على الشرق الاشتراكى سابقاً والذى أخذ فى التحول إلى رأسمالية « عادية » ولا مصداقية فى تصريحات الحكام – كلينتون أو بوش وغيرهم – الذين يتظاهرون بالتعويل فى مشكلة البطالة ، وكذلك بالنسبة إلى « الفقر » فى أطراف المنظومة الرأسمالية العالمية ، فليس الفقر ناتج « أخطار » ظرفية فى ممارسات معينة يمكن تفاديها ، فهو ناتج جوهر منطق النظام والاستقطاب المحيث له ، وبالتالى فظاهرة الفقر مزمنة وإن كانت أكثر تشدداً فى بعض الظروف وأضعف فى ظروف أخرى.

وفيما يخص المرحلة التى نحن بصددها هنا – أى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٣ – فكان منطق التوسع الرأسمالى قد أدى إلى تآكل تدريجى للنظم الإنتاجية الوطنية التى أنشئت خلال العصور السابقة منذ عصر المركنتيلية مروراً بالثورة الصناعية ، كما أن الظروف الجديدة التى ترتبت على دخول الأطراف فى مرحلة التصنيع (بعد أن كانت هذه الأطراف قد ظلت غير مصنفة حتى الحرب العالمية الثانية) قد فرضت بدورها تكيفاً معيناً على النظام العالمى ، فالتوسع

الرأسمالى هو الذى انتج التحولات فى النظام العالمى فتكيف لها ، اقترح إذن نقاش السياسات المتبعة من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية على ضوء هذا المطلب المزدوج المتناقض والمتكامل فى نفس الآن ، وأقترح إعادة قراءة الأحكام التى طُرحت فى هذه المجالات – سواء أكانت أحكاما أخلاقية الطابع أم قائمة على مقولات النجاح والفشل – على ضوء منطق هذا التوسع بدلاً من الانطلاق من معايير « التنمية ».

ليس المنهج المطروح قائماً على فكرة « الحتمية » بخصوص قوانين التاريخ ، فلا أنظر إلى قوانين الرأسمالى على أنها تجليات لقوة شبه فوق الطبيعية تفرض نفسها على المجتمع ، ولا أؤمن بوجود قوانين للتاريخ سابقة على حدوث التاريخ نفسه ، على العكس من ذلك أطرح مقولة التناقض بين الاتجاهات المحيثية للتوسع الرأسمالى من جانب وبين نزعات مقاومة القوى الاجتماعية التى لا تقبل مايترتب على الاتجاهات الأولى من نتائج ، فالتاريخ الحقيقى هو فى نهاية الأمر نتاج هذا التضاد والفراغ بين منطق التوسع الرأسمالى ومنطق المقاومة التى تتصدى الرأسمالية لها ، وفى هذا الإطار لا ينحصر دور الدولة على خدمة رأس المال ، إلا نادراً ، فالدولة هى أيضاً نتاج التناقض المذكور بين رأس المال والمجتمع.

على سبيل المثال ، ليست حركة التصنيع فى الأطراف المعاصرة ناتجاً « طبيعياً » للتوسع الرأسمالى ، بل هى تطور فرضه انتصار حركات التحرر الوطنى ضد مصالح رأس المال المهيمن ، إلا أن رأس المال هذا قد تكيف بدوره للظروف الجديدة ، مثال ثان : لا أرى تآكل فعالية الدولة الوطنية ، الناتج عن تعمق الدولة ، على أنه ظاهرة حاسمة غير قابلة للانقلاب فى المستقبل ، على العكس من ذلك أرى أن ردود الفعل « الوطنية » فى مواجهة العولمة يمكن أن تفرض على التوسع الرأسمالى مسيرات غير متوقعة ، للأفضل أو الأسوء بحسب الظروف ، مثال ثالث : أعتقد أن الهموم بالبيئة – التى تدخل فى تناقض مع منطق الرأسمالية فى تقديرى (لأن هذا المنطق الأخير هو قصير الأجل بطبيعته) – يمكن أن تفرض تطورات هامة على آليات التكيف الرأسمالى لها ، أعتقد أن هناك أمثلة أخرى عديدة يمكن أن تقدم فى جميع المجالات المعنية.

تدل الملاحظات السابقة إلى تمرحل فترة ما بعد الحرب وإلى تقويم سياسات المؤسسات الدولية المعنية على ضوء خصوصيات كل مرحلة علماً بأن وظيفة هذه المؤسسات هى بالتحديد مساندة التوسع الرأسمالى من خلال توفير بعض الشروط التى تتيح تكيفه لموازين القوى الخاصة بكل مرحلة.

وبعد هذه الزاوية يبدو لى أن فترة مابعد الحرب تنقسم إلى مرحلتين واضحتى المعالم ، مرحلة مد النظام (من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٥) ثم مرحلة أزمته (انطلاقاً من ١٩٧٠).

اعتمد الرواج خلال المرحلة الأولى على تكامل المشروعات المجتمعية الثلاثة ، التى كونت مرجعية النظم السائدة فى تلك المرحلية وهى :

أولا : مشروع دولة الرفاهية الاشتراكية الديموقراطية الوطنية فى الغرب ، وهو مشروع قائم على فعالية النظم الإنتاجية الوطنية المتمركزة على الذات والمعتمدة اعتماداً متبادلاً بينها.

ثانياً : المشروع الذى اسميته مشروع « باندونج » الذى سعى إلى بناء دولة بورجوازية وطنية فى الأطراف (مشروع « التنمية »).

ثالثاً : المشروع السوفيتى « الرأسمالية دون رأسماليين » ، مستقل عن بقية المنظومة الرأسمالية العالمية.

وفى أثناء هذه المرحلة قامت فعلاً المؤسسات الدولية بدور المرافق المساند للرواج ، فلازمت العولمة التى تعمقت نتيجة الرواج نفسه ، دون أن تعارض الاستقلالية الذاتية لكل رافد من الروافد الثلاثة المذكورة ، وذلك بالرغم من أن تدخلاتها قد انحازت دائماً فى اتجاه اليمين ، بطبيعة الحال.

أما المرحلة التالية ، فكانت مرحلة تآكل ثم انهيار النظم التى قام عليها الرواج السابق ، فأدت إلى أزمة هيكلية ، فانهيار الموازين القديمة لم ينتج من نفسه نظاماً عالمياً جديداً ، كما يقال فى أحكام سريعة وسطحية ، بل انتج فوضى لاغير.

وبالتالى يجب أن تضع سياسات هذه المؤسسات فى الإطار الحقيقى التى تعمل فيه منذ عام ١٩٧٠ ، فلا تسعى هذه السياسات إلى تمويل استمرار التوسع الرأسمالى، بل تكتفى بالاجتهاد فى سبيل خلق شروط العودة إلى التوسع ، وأشك أنها سوف تنجح فى هذه المهمة ، لأن المشروع الذى يميل إليه رأس المال تلقائياً – فى غياب تأطيره من قبل قوى اجتماعية متماسكة وفعالة – يظل مشروعاً طوباوياً ، هذه هى السمة الرئيسية لمشروع « تحكم السوق المطلق » واخضاع المجتمع لمقتضيات ربحية رأس المال فى الأجل القصير اخضاعاً شاملاً.

إن سمات مرحلتنا هى إذن سمات خاصة تدعو إلى التوقف لحظة أمام إشكالية النزاعات التلقائية التى ترافق إدارة المجتمع من قبل رأس المال ، وفى هذا التطلع أرى مفيداً التركيز على ما أسميه الاحتكارات الخمسة التى تعتمد عليها هيمنة رأس المال.

(٣)

تتوافر الدراسات الخاصة بتطور نشاط المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى – الصندوق والبنك والجات ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية الكبرى (ومنها بالدرجة الأولى المؤسسات الأوروبية لاسيما الاتفاقية التى تحكم العلاقات بين أوروبا وأفريقيا) ، سوف اكتفى فيما يلى بالإشارة إلى الخطوط العامة لهذا التطور والتركيز على العبر التى استنتجها منه.

(١) صندوق النقد الدولى

انشئ صندوق النقد من أجل تثبيت الأوضاع النقدية فى تطلع اقتصاد مفتوح عالمياً وفى ظل غياب قاعدة الذهب التى كانت قد قامت بهذه الوظيفة حتى الحرب العالمية الأولى.

كان نجاح الصندوق فى أداء مهمته منوطاً بأن تخضع جميع أطراف المنظومة العالمية فى جميع الأحوال الطرفية – أى سواء كان ميزان مدفوعاتها بالفائض أو بالعجز – لمقتضيات « التكيف » حتى يصير هذا الأخير تكيفاً متبادلاً.

وقد نجح الصندوق فى أداء المهمة خلال مرحلة أولى من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٧ – تظاهرياً على الأقل – فشارك فى العودة إلى تحويلية العملات الأوروبية ، ثم شارك فى رسم سياسات تكيف متبادل بين الاقتصاديات الأوروبية من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٦ ، ولكن – انطلاقاً من عام ١٩٦٧ – اخفقت تدخلاته فى تحقيق الثبات ، وذلك بالرغم من اختراع وسائل سيولة عالمية جديدة هى حقوق السحب الخاصة (SDR) فعمليات تخفيض عملات رئيسية اخذت تتتابع وأصابت الاسترلينى ثم الفرنك ، بينما تم إعادة تقويم المارك والين ، كما أن سعر الذهب تُرك عائماً ، لذلك يمكن اعتبار تاريخ الأخذ بمبدأ التقويم العام للعملات (Floating) – انطلاقاً من عام ١٩٧٣ – هو تاريخ إنهاء عصر بريتون وودز.

فأصبح استمرار وجود الصندوق موضع تساؤل فى هذه اللحظة ، بيد أن المؤسسة نجت من الموت فأُخترعت لها وظيفة جديدة فى إدارة التكيف الهيكلى الخاص بالبلدان النامية ثم ، انطلاقاً من أواخر عقد الثمانينات ، وظيفة أخرى فى إعادة إدماج بلدان الشرق الاشتراكى سابقاً فى المنظومة النقدية العالمية.

وتتفق أوجه النقد التى قدمت من قبل عدد كبير من محللى الاقتصاد العالمى فى النقاط التالية :

١ – أقيم الصندوق (وكذلك المؤسسات الأخرى لبريتون وودز) على مبدأ الهيمنة الأمريكية فى إدارته ففضلت الولايات المتحدة إنشاء مؤسسة محدودة الفعالية ولكن ثابتة تماماً ، على مؤسسة ذات قدرة حاكمة – على نمط ما اقترحه « كينز » فى مشروع بنك مركزى عالمى صحيح – كان إنشاؤها يفترض المشاركة فى إدارتها بين الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الكبرى الأخرى ، فظلت موارد الصندوق شحة ، وذلك بالرغم من اعتماده على الاقتراض فى الأسواق المالية، ولا يستطيع الصندوق إذن أن يلعب دوراً يتجاوز دور « الحافز » (Catalyst) الذى يحدد قواعد « الشروطية » (Conditionality) – أى تحديد شروط الاقتراض من الأسواق المالية.

٢ – تبين هذه الملاحظة الأولى حدود تحكم الصندوق فى الشئون النقدية العالمية ، فالصندوق لا يتدخل فى العلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى ، ولا يفرض عليها (وبالأخص على الولايات المتحدة) سياسات تكيف هيكلى صارمة كما يفعل مع بلدان العالم الثالث.

٣ – لم يسع الصندوق إلى الحد من الاقتراض المفرط خلال عقد السبعينات ، ولايسعى الآن إلى تخفيض عبء الديون ، فالوظيفة الحقيقية للصندوق لا تعدو أن تكون إدارة الدين من خلال إرغام تكيف يضمن استمرار خدمة الدين ، لاغير ، ولو على حساب التنمية.

٤ – فى علاقاته الجديدة مع الشرق يسعى الصندوق إلى عودة تحويلية عملات تلك البلدان فى ظل انفتاح اقتصادى دون قيد ، ويلاحظ فى هذا الصدد أن « الروشتة » المفروضة هنا صارمة إلى أقصى الحدود إذ أن الصندوق يطالب بالعودة إلى التحويلية فى ظل سنة أو سنتين بينما نفس العملية كانت قد استغرقت ١٥ عاماً بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى أوروبا الغربية.

٥ – ليس الصندوق صاحب القرار الحقيقى فى رسم السياسات النقدية ، فالصندوق مؤسسة تنفيذية فقط ، بينما صاحب القرار هو « مجموعة السبع » التى تفرض ما يبدو لها قاسما مشتركاً تتفق عليه الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

علينا أن نخطو خطوات تجاوز هذه الانتقادات لكى نناقش البدائل ، فالسؤال الحقيقى بهذا الصدد هو الآتى :

هل من الممكن تحويل الصندوق إلى بنك مركزى عالمى حقيقى يقوم بمسئولية فرض « الكيف » على جميع أطراف المنظومة بالمساواة وفى ظل استراتيجية تنمية شاملة تضمن تزايد فرص توظيف اليد العاملة ، واستئصال الفقر وتقلص اللامساواة على صعيد عالمى واحترام البيئة ، فى آن واحد ؟ أى بمعنى آخر .. هلى من الممكن إنشاء بنك مركزى عالمى يقوم بأدوار متماثلة للأدوار التى لعبتها البنوك المركزية الوطنية فى ظل استراتيجية دولة الرفاهية ؟؟ ، أشك أن هذا المشروع ممكن ، للأسباب الآتية :

١ – ليس تتابع مراحل الإزدهار والركود فى تاريخ الرأسمالية ناتج عمل النظم النقدية ، كأن هذه النظم كانت « سليمة » فى بعض الأحوال و « سيئة » فى أحوال أخرى ، فقد طرحت (مع باران وسويزى) أطروحة مختلفة تماماً تزعم أن الرأسمالية تميل من نفسها إلى إنتاج فائض لا منفذ له وبالتالى أن تغلب الرأسمالية على ميلها الطبيعى للركود وتحقيقها ازدهارا فى بعض مراحل تطورها هو الظاهرة التى تحتاج إلى التفسير وفى هذا السياق المنهجى نسبت كل مرحلة ازدهار إلى ظروف ملموسة خاصة بها ؛ فرأيت أن الازدهار فى مرحلة ما بعد الحرب الثانية ، يرجع إلى ذلك التكامل الثلاثى الأبعاد الذى ضم : (١) فى الغرب المتقدم الفوردية (نسبة إلى المهندس الأمريكى فورد صاحب الفكرة أصلاً) القائمة على أسس وطنية ؛ (٢) فى العالم الثالث أيديولوجية التنمية

التى لازمت انجازات حركات التحرر الوطنى ؛ (٣) فى الشرق مشروع السوفيتية وفك الارتباط المرافق له وذلك بالإضافة إلى ضخامة النفقات العسكرية الخاصة بالمرحلة ، هكذا حقق النظام معدلات مرتفعة من النمو على صعيد عالمى ، الأمر الذى اضفى فعالية على عمل النظام النقدى بالرغم من كل عيوب.

٢ – لم يكن تثبيت أسعار الصرف الذى تم تحقيقه فعلاً ناتج فعالية مؤسسات بريتون وودز بل كان ناتج تفوق الولايات المتحدة فى مجالات الإنتاج تفوقاً مطلقاً دون منافس ، ذلك التفوق الذى تجلى فى ظاهرة « العطـــش إلى الـــدولار » (أى إفراط الطلب على هذه العملة) ، بالإضافة إلى تحويلية الدولار إلى ذهب وفعالية الرقابة على التدفقات المالية التى فرضتها الدول الأوروبية حتى استعادت قدرتها على المنافسة وتلاشى بالتدريج التفوق الأمريكى فانقلبت الأمور وانتقل الاقتصاد العالمى من حالة نقص مزمن فى عرض الدولار إلى عكسها أى فائض مزمن فى هذا العرض ، فانتقل النظام إلى أزمة تجلت بعض ظواهرها منذ أواخر عقد الستينات ، أى قبل تعديل سعر النفط عام ١٩٧٣ ، فشحت فرص الاستثمار المنتج ، على أن تلاؤم العجز الأمريكى من جانب (وبالتالى فائض العرض من الدولار) وأزمة الاستثمار المنتج من الجانب الآخر قد انتج فائضاً متزايداً من الأموال السائلة لا تجد منفذاً لها ، وقد وجد النظام حلاً لهذا الوضع باتخاذه مبدأ تقويم العملات ، فهو خيار منطقى أوجد منفذاً لفائض الأموال السائلة فى المضاربة المالية ، فقد بلغت اليوم تحولات الأموال السائلة على صعيد عالمى رقماً قياسياً هو ٥٠ ألف مليار دولار سنوياً (على أقل تقدير) أى ٢٥ ضعف حجم التجارة الدولية الذى لايزيد عن ٢ ألف مليار دولار سنوياً ، فإن فتح الحدود الدولية أمام هذه التدفقات المالية والأخذ بمبدأ الصرف الدائم يمثلان سياسة متماسكة خفضت من خطورة الأزمة. فلا شك أنه – فى غياب مثل هذه الإجراءات – كانت ضخامة حجم الأموال السائلة التى لا تجد منفذاً لها فى الاستثمار ستثقل على الأسواق وتهدد بانهيار مالى خطير ، استنتج من هذه الملاحظة أن السلطات تنشغل فى واقع الأمر بإدارة الأزمة أكثر من انشغالها بالبحث عن حل لها وهو هدف يخرج عن طاقتها.

٣ – كذلك فإن سياسات التكيف المفروضة على البلدان الضعيفة – أى الجنوب والشرق – هى أيضاً وسائل لإدارة الأزمة المالية العالمية ، لايعنى ، وليست ناتج « أخطـــاء » فى تقدير الأمور أو انحرافا أيديولوجيا متطرفا وغير عقلانى ، فالصندوق لم يتحرك خلال عقد السبعينات لوضع حدود على الاستدانة المفرطة السائدة فى تلك الفترة ، إذ وجد فيها وسيلة فعالة لاستيعاب فائض الأموال السائلة وإدارة أزمتها ، يقوم إذن منطق التكيف على إضفاء أولوية لفتح مجال لتحركات الأموال ولو تم ذلك على حساب التنمية ، أقصد هنا أن إطلاق الحرية الشاملة لتحركات الأموال استلزمت مجموعة إجراءات ذات طابع انكماشى ، منها تخفيض الأجور والنفقات الاجتماعية وتحرير

الأسعار وإلغاء الدعم وتخفيض سعر الصرف ، وتنشغل مؤسسات بريتون وودز بهذه المهمات المرتبطة مباشرة بإدارة الأزمة ، فلا تعدو خطبها حول « الإنعاش » والدموع التى تريقها على « الفقر » كونها خطباً مزخرفة تنقصها المصداقية.

٤ – كذلك ليس ارتفاع أسعار الفائدة هو الآخر ناتج فكرة مسبقة خاطئة ، فهو وسيلة فعالة تضمن مردودية معقولة للاستثمارات المالية وثمن تأمين هذه الأموال ضد مخاطر المضاربة فى ظل تقلبات أسعار الصرف العائمة ، فارتفاع أسعار الفائدة جزء من كل متماسك ، من أجل إدارة الأزمة.

٥ – سبق أن كتبت (راجع مقالى المنشور فى مجلة Monthly Review عام ١٩٩٣) أن الصندوق يقوم بدور المهندس الذى ينفذ خطة لاغير فكانت مؤسسات بريتون وودز قد تكيفت – خلال مرحلة الازدهار التى تلت الحرب مباشرة – لاحتياجات احترام وتدعيم النظم الجزئية الثلاثة التى قام عليها هذا الرواج ، ثم وبالتدريج فقد الرواج زخمة ودخل النظام فى أزمة ، الأمر الذى سبب بدوره انهيار دور مؤسسات بريتون وودز القديم وفرض عليها أن تتكيف مرة أخرى للواقع الجديد ، حتى أصبحت أدوات فى تنفيذ خطة إدارة الأزمة متماسكة ، تقوم على تقويم الصرف وارتفاع الفائدة وتحرير تحركات الأموال.

أود أن أضيف هنا ملاحظة هامة هى أن سياسات إدارة الأزمة هذه قد أعطت لهيمنة الولايات المتحدة نفساً جديداً ، فاستمر الدولار يقوم بدور العملة الدولية الوحيدة ، أو يكاد ، فى غياب بديل ، الأمر الذى اتاح بدوره استمرار العجز فى المدفوعات الأمريكية ، وتغطية هذا العجز بالاقتراض الذى تفرضه وشنطن على باقى العالم ، وعلى خلاف الرأى السائد أزعم أن استمرار العجز الأمريكى يخدم مصالح رأس المال المالى العالمى فيقدم له منفذا مربحاً للتوظيف كما يخدم تماماً المصالح الأمريكية فتتيح استمرار انفاق عسكرى مفرط ، وهو بدوره شرط ديمومة الهيمنة السياسية الأمريكية.

ثمة تماثل صارخ بين ما يحدث حالياً وما حدث فى الماضى عندما أخذت الهيمنة البريطانية فى الافول ، فخسرت بريطانيا موقعها الممتاز فى المنافسة الصناعية انطلاقاً من عقد الثمانينات للقرن الماضى، ولم يمنع ذلك استمرار سيادة قاعدة الاسترليني عالمياً حتى عام ١٩٣١ ، وقد لفت ولترسل نظرنا إلى هذا التشابه ، فرأى تماثلا بين الأولوية التى تعطى حالياً لخدمة الدين الخارجى وبين الأولوية التى أضيفت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى لخدمة الديون المفروضة على الدول المهزومة ، فالخياران متماثلان فعلاً وأنتجا انكماشاً اقتصادياً عاماً وخطيراً.

٦ – تلعب تدخلات مؤسسات بريتون وودز فى شئون بلدان الشرق الاشتراكى سابقاً دوراً أساسياً واضحاً وتتسم « الروشتة » هنا بصرامة وقسوة وتسعى إلى تفكيك المنظومات الإنتاجية المحلية قبل إعادة انخراطها فى النظام العالمى ، وذلك لضمان اندماجها كأطراف ثابتة وليس كمراكز مستقلة

متساوية كذلك تسعى هذه القسوة إلى ضرب القدرة المنسوبة للطبقات العاملة وتدعيم موقع البورجوازية والكومبرادورية المحلية ، وأخيراً تسعى إلى تفكيك الدول متعددة القوميات (الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا) وتصفية علاقات الاعتماد المتبادل بين دول شرق أوروبا ، فلنلاحظ هنا أن هذه السياسة تختلف تماماً في أهدافها عن السياسة المتبعة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى دول غرب أوروبا ، فكانت خطة مارشال المشهورة تسعى إلى تدعيم التعاون والاعتماد المتبادل بين دول أوروبا الغربية ، بينما سياسة الغرب الحالية تسعى إلى تصفية شبكة التكامل بين دول « الكوميكون » السابق ، بالرغم من أن هذا الخيار سيجعل إعادة بناء اقتصادات شرق أوروبا أصعب وربما مستحيلة.

أخذاً بالاعتبار ما سبق من تحليل أذهب إلى أن اقتراح « المصلحين » بتحويل صندوق النقد إلى بنك مركزي عالمي هو اقتراح غير واقعي بالرغم من أنه منطقي ، فإذا كانت العولمة الاقتصادية قد ألغت فعالية مؤسسات الدولة الوطنية فهناك حاجة موضوعية إلى إنشاء مؤسسات للإدارة الاقتصادية والمالية والنقدية على صعيد عالمي ، على أن هذه الملاحظة المنطقية لاتكفي ، فلا يوجد اقتصاد دون سياسة في أي دولة ، وبالتالي فإن المطلوب هو إقامة مؤسسات سياسية على صعيد عالمي توازي العولمة الاقتصادية ، بحيث تكون هذه المؤسسات قادرة على إدارة الجوانب السياسية والاجتماعية للتحدي على صعيد عالمي كما كانت الدول الوطنية تديرها على الأصعدة القطرية ، ولكن الظروف لم تتضح بعد حتى تجعل مثل هذه المؤسسات مقبولة لدى الرأي العام ، ولو على صعيد بلدان الرأسمالية المتقدمة فقط (مجموعة منظمة الـ OECD) أو حتى في إطار الاتحاد الأوروبي وبالأولى على صعيد عالمي ، لذلك يبدو لي أن مشروع البنك المركزي العالمي مستحيل الإنجاز في غياب سلطة سياسية عالمية تدير هذا البنك ، أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ، فقد سبق أن أبديت تحفظات فيما يخص مصير العملة المشتركة (« الايكو » Ecu) المقترح إنشاؤها وقلت أن العملة تفترض دولة وبالتالي فإن العملة الأوروبية المشتركة تتطلب إقامة نوع من الكونفدرالية السياسية ذات سلطة على صعيد أوروبي ، ولكن هذا التطلع لم يدخل بعد في جدول الأعمال.

يعيد بنا اقتراح إنشاء بنك مركزي عالمي إلى المشروع الذي طرحه كينز عام ١٩٤٥ ، وإذا كان هذا المشروع طوباوياً في تلك الأيام فلايزال بسبب عدم انجاز تقدم في هذا المجال ، في مجال الوعي السياسي ، وذلك بالرغم من تعمق العولمة الاقتصادية ، كذلك فإن مشروع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي قدمته دول عدم الانحياز عام ١٩٧٥ كان قد اعتمد هو الآخر على نفس المنطق فدعا إلى إقامة علاقة بين إصدار وسائل السيولة الدولية وبين احتياجات التنمية ، ولم يقبل هذا المشروع ، أزعم إذن أن التناقض بين العولمة الاقتصادية من جهة واستمرار التفتت في المجال السياسي من جهة أخرى هو تناقض لن يجد حلاً له في إطار منطق الرأسمالية ، فهو تناقض سيزداد حدة ، ولايزال الخيار في نهاية

المطاف هو بين اشتراكية عالمية وبين همجية متصاعدة.

وفى غياب حل « نهائى » و « شامل » فلابد من طرح حلول مرحلية انطلاقا من الاعتراف بالتناقض المذكور وليس على أساس تجاهله ، يندرج إذن اقتراحى المرحلى فى تطلع يسعى إلى إقامة ما أسميه منظومة عالمية متعددة القطبية ، أى بعبارة أوضح إنشاء علاقات اعتماد متبادل بين أقاليم منظمة كبرى – على أن تكون هذه العلاقات ناتج مفاوضات جماعية متزنة ، بحيث يتم التوافق بين احتياجات العولمة من جهة وضرورات ضمان درجة من الاستقلالية الذاتية للأقاليم غير المتكافئة اقتصاديا من جهة أخرى ، ويفترض هذا البرنامج بدوره إنشاء منظمات إقليمية (بالجمع) فى مجالات مختلفة منها تنظيم الشئون المالية والنقدية وأعتقد أن ميزة المشروع المقترح هنا هى أنه لا يضع العربة قبل الحصان كما هو الشأن بالنسبة إلى مشروع البنك المركزى العالمى وحتى الأوروبى ، فالمشروع الذى اطرحه هنا ينخرط فى تطلع طويل المدى يؤدى بالتدريج من الرأسمالية العالمية القائمة بالفعل كما هى حالياً ، والمتأزمة ، إلى اشتراكية عالمية لن يتحقق انجازها فى « اللحظة » ولو من خلال « سحر » اختراع عملة عالمية.

(٢) مؤسسات تمويل التنمية العالمية

نحن هنا بصدد مجموعة مؤسسات منها مؤسسات بريتون وودز – البنك الدولى للتعمير والتنمية فى الأصل ، الذى توسع ليشمل الهيئة الدولية للتنمية AID – والمؤسسات التى أنشأتها الأمم المتحدة – برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ، والمؤسسات المتخصصة للزراعة والتغذية FAO ، وللتعليم والثقافة UNESCO ، وللصناعة UNIDO ، وللتجارة والتنمية UNCTAD ، ثم اللجان الاقتصادية الإقليمية – والمؤسسات التى أنشئت فى إطار السوق الأوروبية المشتركة ، ومنها اتفاقيات لومى للتعاون بين أوروبا وأفريقيا EEC - ACP.

عاشت هذه المؤسسات أيام مجد فى « مرحلة باندونج » (١٩٥٥ – ١٩٧٥) ، عندما كانت أيديولوجيا التنمية فى ذروة عزها ، ثم دخلت فى مرحلة انكماش رافق انهيار المشروع الوطنى البورجوازى لعصر باندونج ، وانفجار أزمة التراكم العالمى.

يأتى البنك الدولى على رأس القائمة من حيث ضخامة الأموال الموظفة ، البالغ حجمها ٢٩٠ مليار دولار تم اقراضها فى إطار نشاط البنك منذ إنشائه إلى عام ١٩٩٢ ، وتبلغ الآن تعهدات البنك ٢٠ مليار سنوياً ، يضاف إليها حوالى ١١ مليار تصرفها سنوياً البنوك الإقليمية للتنمية ، وبالمقارنة ظلت مؤسسات الأمم المتحدة هامشية فلا يزيد مبلغ عملياتها السنوية عن ٦ مليار ، فاخفقت الأمم المتحدة فى منافسة البنك من خلال إقامة صندوق للتنمية الزراعية – على سبيل المثال – وهو صندوق قامت منظمة الزراعة والتغذية بإنشائه عام ١٩٧٨.

على أن مؤسسات الأمم المتحدة لعبت دوراً أساسياً سياسياً وأيديولوجيا فى خدمة مشروع باندونج بين ١٩٥٥ و ١٩٧٥ ، أذكر هنا بالأخص دور اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التى أدارها راوول بريش والتى قامت بوظيفة الرائد فيما تطور إلى أيديولوجيا التنمية ، كما أذكر الأنكتاد التى قامت بدور بارز فى تبلور مشروع « النظـام الاقتصادى العالمى الجديد » عام ١٩٧٥ ، وإذا كانت هذه المبادرات لم تؤثر كثيراً فى ممارسات البنك إلا أنها أثرت فعلاً خلال المرحلة فى برنامج الأمم المتحدة وفى المؤسسات المتخصصة.

انتهت هذه المرحلة وذهبت أيديولوجيا التنمية أدراج الرياح مع تآكل مشروع باندونج وتصفية وهم « اللـــحـــاق » من خلال انجاز بنية وطنية مستقلة فى ظل الاعتماد المتبادل عالميا ، فتلا عصر إعادة الكـومبرادورية بواسطة برنامج التكيف المشهور ، واليوم يخصص البنك ثلث موارده لبرامج « قطاعية » تكميلية للاستراتيجية العامة التى يفرضها صندوق النقد فى إطار توصيات « مجموعة السبع » وأوامر الإدارة الأمريكية.

لا يمنع ذلك من أن تاريخ البنك قد ارتبط بتوسع المشروع التنموى فى العالم الثالث ارتباطاً وثيقاً، على خلاف ما حدث فيما يخص إعادة بناء أوروبا التى تمت تحت لـــــواء أمريكى مباشر (مشروع مارشال) ، لعب البنك الدولى دوراً هاماً خلال مرحلة باندونج ، واليوم لايعلم أحد ماذا سيكون دوره فى شئون أوروبا الشرقية بعد المبادرة الأوروبية التى أنشأت بنكا خاصا لهذه المهمات هو البنك الأوروبى للتعمير والتنمية (EBRD) ، فالبنـك الدولى أخذ إذن فى التوسع متأخراً ، تحت قيـــادة مكنـامـارا (١٩٦٨ – ١٩٨١) ، فى مرحلة دخول النظام العالمى فى أزمته الهيكلية.

تتوافر اليوم الدراسات التى تقدم لنا تقديرات تفصيلية لعمل البنك ، ومنها دراسات قيمة فى مجالات عديدة ، عامة وقطاعية ، ودراسات ميدانية وأحوال قطرية ، على أن البنك لم يقم بالدراسات المطلوبة فى هذه الشئون ، فالبنك يتجاهل تماماً مفهوم النقد الذاتى من حيث المبدأ ويكتفى بمنشورات دعائية و بالتقريظ ، ومن وقت لآخر تقوم إدارة البنك بتصريح مضج وإعلان افتـتاح « عصر جديد » له (مثل استئصال الفقر) ، دون أن يرافقه أى نقد ذاتى ولا يليه حقيقة تغيير فى الممارسة ، وقد لاحظ المعقبون ذوو البصيرة الثاقبة أن البنك لم يبتعد يوماً ما عن استراتيجيات وشنطن ، بل رافقـها فى كل تطوراتها بما فيها مجرد « المحن » الظرفية السائدة فى البيت الأبيض.

لم يعتبر البنك نفسه مؤسسة عامة ، بالأولى مؤسسة تنافس القطاع الخاص ، فرأى البنك نفسه فى خدمة الشركات العـملاقة متعددة الجنسية ، دوره هو تسهيل اختراق هذه الأخيرة العالم الثالث ، فالمشروعات التى موّلها البنك فتحت أسواقاً واسعة لمصدرى الأجهزة والآلات ، وألقى البنك حجاباً عاتماً على هذه الصلة ، باسم سرية الأعـمال ، ولكن يعلم الجميع أن هذه الأسواق مثلت نصيباً لا يستـهان به بالنسبة إلى عدد من أكبر المؤسسات الرأسمالية كما أنها ضمنت لها مردودية ممتازة ،

فالمعروف أن تكلفة مشروعات البنك فاقت دائماً تكلفة أعمال متماثلة قامت بها مؤسسات أخرى تنتمى إلى المعونة الثنائية – خاصة معونة الكتلة الاشتراكية – ومتعددة الأطراف – أى مؤسسات الأمم المتحدة ، يقف مثال السد العالى المصرى دليلاً صارخاً على ذلك إذ أن التكلفة الحقيقية للمشروع بعد تنفيذه على يد السوفيت قد صارت أدنى من « توقعات » البنك الأصلية ، فلاتقارن ميزة الفوائد المخفضة التى يقدمها البنك فى بعض الحالات مع فائض التكلفة المفروضة على مشروعاته.

ارتبطت تدخلات البنك بنشاط المؤسسات الخاصة بشكل واضح فى مجال التعدين ، فقام البنك هنا بوظيفة « المؤمن » ضد مخاطر التأميم وبدور الممول الذى يأخذ على عاتقه تكاليف البناءات الأساسية – الطرق والكبارى والسكك الحديدية والموانى وتوصيل الكهرباء – اللازمة ، فيقدم بهذا الشكل دعما غير مباشر للأموال الخاصة المستثمرة فى التعدين.

فى مجال الزراعة تسعى عمليات البنك الى كسر استقلالية المجتمع الريفى واعتماده على النفس ، بواسطة توفير أشكال من الائتمان مكيفة لهذا الغرض كما أن البنك ساند « الثورة الخضراء » المشهورة التى أدت إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل فى المناطق الريفية.

وفى مجالات أخرى لعب البنك أدواراً لاتقل أهمية من أجل تشجيع اندماج اقتصاديات العالم الثالث فى المنظومة العالمية بصفة تابعة ، على سبيل المثال يشجع البنك استخدام سيارات النقل على حساب السكك الحديدية فاتحاً بذلك سوقاً واسعة لصادرات النفط ، الأمر الذى أثر تأثيراً ملحوظاً فى تضخم عجز ميزان المدفوعات فى عدد من بلدان العالم الثالث ، كما يشجع البنك استغلال الغابات للتصدير بقدر يهدد البيئة ومستقبل المناطق التى دمرها هذا الاستغلال المفرط فى قطع الأشجار.

وفى مقابل ذلك لم يلعب البنك دوراً يذكر فى التصنيع ، بما فيه تصنيع تلك البلدان التى يقوم اليوم البنك بتقريظ انجازاتها – مثل كوريا – فالبنك اعتبر أن الاستثمار فى الصناعة هو من مسئولية رأس المال الخاص مباشرة ، وطبعاً يمتنع البنك عن الاعتراف بأن البلدان التى نجحت فى التصنيع – مثل كوريا – فعلت تماما عكس ما يقترحه البنك فى هذا المجال ، أى فتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية والامتناع عن الدعم .. إلخ.

لم ينشغل البنك بمشكلة « الفقر » – لا قبل ١٩٨٠ ولا بعده – شأنه فى ذلك شأن استراتيجية رأس المال بشكل عام ، وكذلك لم يهتم البنك بالبيئة – بالرغم من خطابه المثير للضوضاء فى هذه الشئون ، فالبنك – باسم التوسع الزراعى – ساند سياسات غزو الأراضى المملوكه جماعياً والإفراط فى استغلال الغابات ، وهى خيارات هدامه للبيئة.

ومن الوجهة السياسية فضل البنك – بالرغم من الادعاء بأنه « محايد سياسيا » – التعامل مع النظم المنحازة تماماً لديبلوماسية وشنطن ، مثل نظم موبوتو وماركوس وبينوشى وسوهارتو ودوفاليه ، دون

أن ينشغل كثيراً بالممارسات المنافرة للديموقراطية لهذه النظم ولا بانتشار الفساد فيها وغياب أداء مشروعات التنمية فى هذه الظروف.

وقد لعب البنك دوراً أيديولوچيا فى مرحلة من تاريخه ، فأنتج « نظرية » مزعومة قائمة على « تحليل المشروعات » (Project analysis) فى مواجهة التخطيط العام للدولة ، فاخترع مقولة « الأسعار المرجعية » وهى مقولة خاوية من أى مضمون عملى طالما أن استخدام مثل هذه الأسعار فى توجيه القرار الاقتصادى الملموس يتطلب الرقابة على الأسعار والاعتماد على الدعم ، وهى ممارسات تعادى تماماً أيديولوچيا البنك ! إلا أن اختيار سعر مرجعى يساوى الصفر بالنسبة إلى العمل غير الكفء قد صار تبريراً من أجل تشجيع سياسات تسعى إلى تخفيض الأجور ، فالبنك لعب إذن دوراً إيجابياً فى تكريس سياسات مسئولة عن انتشار الفقر.

وإلى جانب ذلك قام البنك من وقت إلى آخر بتمارين ذات طابع « أكاديمى » قليلة القيمة فى واقع الأمر ، فلم تخرج هذه التمارين عن سياق الدعاية وإعطاء شرعية لخيارات رأس المال المهيمن ، سوف أضرب مثلاً واحداً فقط فى هذا الصدد ، لقد كتبتُ فى دراسة عن ساحل العاج صدرت عام ١٩٦٦ أن الاستراتيچية المتبعة هناك لابد أن تؤدى إلى تراكم ديون خارجية سيستحيل تحمل خدمتها بعد ٢٠ عاماً أى انطلاقاً من عام ١٩٨٥ فهرع البنك إلى الرد على هذه الدراسة وقام بدوره بدراسة تكلفت حوالى ٥٠ ضعف كلفة دراستى ، وذلك ليصل إلى نتائج تدعو اليوم إلى الضحك !

لقد مثل التمويل الذى قدمته مجموعة المؤسسات الدولية فى مجال التنمية ، بالإضافة إلى ما قدمته مؤسسات المعونة الثنائية (ومبلغ هذا التمويل الأخير أكبر من الأول بمقادير) جزءاً صغيراً – ولو لا يستهان به – من سوق رأس المال الموجه للاستثمار فى العالم الثالث ، بالأولى من سوق الأموال على صعيد عالمى ، علماً بأن سوق الأموال تنقسم بدورها إلى جزأين هما : الجزء المستثمر فى أنشطة إنتاجية (التعدين ، النفط والطاقة ، الصناعة ، الزراعة ، النقل والمواصلات ، البناء والتشييد ، الفنادق والسياحة) من جهة والجزء العائم الباحث عن فرص الاستثمار المالى قصير الأجل من جهة أخرى.

لم تكن أول هاتين السوقين بحجم يستهان به بالنسبة إلى رؤوس الأموال الأمريكية واليابانية – وبدرجة أخف بالنسبة إلى الأموال الأوروبية – لاسيما خلال عقد السبعينات عندما بلغت عمليات « إعادة الانتشار » ذروتها ، علماً بأن أوروبا الغنية خلال تلك الفترة أعطت الأولوية لاستثمارها فى الأطراف المتخلفة للقارة الأوروبية (إيطاليا ، أسبانيا) على حساب استثمارها فى العالم الثالث ، وهناك علاقة واضحة بين هذا الخيار وبين أهداف اتفاقيات لومى (التى تربط أفريقيا بأوروبا) ، فهذه الاتفاقيات شجعت الصادرات التقليدية للقارة الأفريقية (خامات زراعية وتعدينية) على حساب التصنيع ، وبذلك شاركت فى كارثة القارة وتدهور موقعها حتى صارت « عالما رابعا » مهمشاً.

وتضخم حجم سوق الأموال العائمة تضخماً سريعاً وبمقادير مهولة انطلاقاً من السبعينات ، ولو أن هذه السوق تمس العالم الثالث بشكل هامشي فقط وذلك بالرغم من أن الجزء الأكبر من المدخرات المكونة في بعض مناطق العالم الثالث في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا يُجمع الآن بواسطة مؤسسات تنتمي إلى هذه السوق ، بفضل لبرلة الأنشطة المصرفية والمالية ، بينما مناطق أخرى – لاسيما في آسيا الشرقية والهند – تستمر في مقاومة اللبرلة المالية ، حتى الآن على الأقل ، وتكون هذه الأموال رأس المال المعولم العائم الذي يهجر من مكان لآخر دون أن يستقر في استثمارات ثابتة ، على أن هذه الحركة المستمرة لا تمس العالم الثالث إلا هامشيا ، لعل هذه الأوضاع قد أخذت في التغيير نتيجة تطور يجعل بعض بلدان العالم الثالث تجذب الآن الاستثمارات الأجنبية ، ولكن أغلبية هذه الاستثمارات لاتزال تتسم بطابع مضاربة مالية ولا توظف في الإنتاج (وهذا هو وضع عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية) ، وبالتالي فالتحسن في ميزان المدفوعات الناتج عن هذا النمط للتمويل الخارجي لا يزال معرضاً للانقلاب في أية لحظة ولايضمن ديمومة تنمية متواصلة وثابتة ، لايشير البنك الدولي إلى هذه السمات للظاهرة على الإطلاق ، مكتفياً بالمدح في « التغيير » الإيجابي المزعوم الذي تمثله.

(٣) الجـــات (GATT)

بعد نقاش مشكلة السوق النقدية والمالية لابد من تناول البعد الثالث للنظام الذي يخص مباشرة إدارة التبادل التجاري بواسطة مؤسسة الجـــات.

تقوم الجـات على مبادئ معلنة معروفة هي تفضيل التعددية على الثنائية في التبادل ، وإلغاء الإجراءات التي تعطي أفضلية للمنتجين الوطنيين على الأجانب ، وبالموازاه منع ممارسات إغراق الأسواق (Dumping) ، وتخفيض الرسوم الجمركية ، وإلغاء وسائل الحماية غير المباشرة من خلال تحديد الكميات المسموح باستيرادها وكذلك الممارسات « الغادرة » مثل فرض شروط « إدارية » أو « صحية » لا مصداقية في تبريرها.

لقد اعتمد انصار الجات في الدفاع عن هذه المبادئ على فكرة بسيطة – ولكن غير صحيحة علميا – هي أن حرية التجارة تنتج ازدهار التبادل وأن هذا الازدهار يشجع بدوره التنمية. لا يثبت التاريخ صحة هذه الافتراضات إذ أن نمو التجارة كان ناتج النمو الاقتصادي أكثر منه سبباً أما التنمية نفسها فكان سببها الرئيسي فعالية النظام الثلاثي الأطراف المذكور فيما سبق ، وفعلاً حقق النمو معدلات مرتفعة في أعقاب الحرب ، بالرغم من الرسوم المرتفعة وإجراءات حماية صارمة سادت عندئذ ، ثم انخفض معدل نمو التجارة الدولية من ٧٪ سنوياً في عقد السبعينات إلى ٤٪ في العقد التالي ، بسبب أزمة التنمية الاقتصادية ، وبالرغم من اجراءات لبرلة التجارة وتخفيض الرسوم ، فعلاقة الارتباط ليست بين حرية وازدهار التجارة ، فالعلاقة الواضحة هي بين الازدهار الاقتصادي (السبب) والتوسع التجاري

(النتيجة) ، لا العكس ، وذلك سواء أكانت النظم السائدة فى مجال التجارة تميل إلى الانفتاح الحر أو إلى الحماية ، هذا ولاشك أيضا أن الرواج الاقتصادى يشجع اتخاذ اجراءات تسعى إلى مزيد من الحرية فى التجارة بينما الأزمة تؤدى فى كثير من الحالات إلى ردود فعل تدعو إلى تصليب الحماية.

يضيف أنصار حرية التجارة إلى خطابهم أطروحة مشهورة فى الاقتصاد الكلاسيكى الجديد مفادها أن ما يخسره المستهلكون من الحماية الجمركية يزيد عما يكسبه المنتجون المحليون والدولة التى تستفيد من الرسوم ثم تزعم الأطروحة أن الحالة أسوأ فى فرضية حماية إدارية (تحديد أو منع الإستيراد) تحل محل رفع الرسوم ، لأن الكسب ينحصر هنا على المنتجين دون الدولة التى لا تستفيد من رسوم إضافية، إلا أن هذه الأطروحة تقوم على فرضية المنافسة الشاملة ، وهى فرضية غير واقعية كما أنها تعتمد على منهج التحليل الساكن ، فالتاريخ يثبت أن المكاسب التى ترافق تقدم الإنتاجيات تفوق من بعيد الاستفادة الفوريـــة من المزايا المقارنـــة ، كذلك يثبت التاريخ أن الأسعار النسبية ليست نـــاتج عمل « الـسوق » – بمعنى تقابل العرض والطلب – بل هى ناتج فعل الظروف الاجتماعية التى تحيط بإنتاج السلع المعروضة والمطلوبة فى السوق. هكذا يؤدى الاستقطاب على صعيد عالمى إلى إرداء شروط التبادل المزدوج العوامل (Double Factorial Terms of trade) ، وذلك على حساب عائد العمل فى الأطراف فالتفاوت فى عوائد العمل بين المراكز والأطراف يفوق التفاوت فى الإنتاجيات أزعم أن هذه الظاهرة لا تخص فقط الماضى وتقسيم العمل القديم بين المراكز المصنعة والأطراف المخصصة فى تصدير الخامات بل تخص أيضاً المستقبل وتقسم العمل الجديد بين الأطراف المصنعة حديثاً والمراكز المعتمدة على « الاحتكارات الخمسة » التى ذكرتها فى هذا الصدد.

تقف حكومات العالم الثالث فى صف مبدأ حرية التجارة بشكل عام وأسباب هذا الخيار واضحة : فبالنسبة إلى الدول نصف المصنعة ، يبدو استمرار اختراق صادراتها أسواق الشمال حيوية من أجل تمويل استيرادها للتكنولوجيات المطلوبة ، أما بالنسبة إلى بلدان العالم الرابع التى ظلت بالأساس مصدرة خامات فلا خسارة ولا كسب من وراء العمل طبقاً لمبدأ حرية التبادل ، بالاضافة إلى أن الانحياز فى صالح مبدأ حرية التجارة هو أيضاً انعكاس للاسلوب الفكرى الكومبرادورى الذى يضفى الأولوية للأجل القصير ، متجاهلاً الآفاق البعيدة.

بيد أن حكومات العالم الثالث فى دفاعها عن مبدأ الحرية فى التجارة تعلم تماماً أن الجات لا يفعل ما يدعى ولا يدافع عن حرية تجارية صحيحة فى واقع ممارساته.

فالبرنامج الذى اتفق تماماً مع مبادئ حرية التجارة هو ذلك المشروع الذى قدمته مجموعة الـ ٧٧ للعالم الثالث عام ١٩٧٥ باسم « النظام الاقتصادى العالمى الجديد » والذى طرح المطالب الآتية : (١) فتح أسواق الشمال للصادرات الصناعية من الجنوب (وقد واجهت الجات هذا المطلب باخراج

المنسوجات عن قواعد التجارة الحرة !) ؛ (٢) تحسين شروط التبادل لصالح المنتجات الزراعية الاستوائية ومنتجات التعدين دون إجراءات فى خدمة البيئة سكتت الجات عليها تماماً !) ؛ (٣) فتح الأسواق المالية الشمالية للاقتراض من الجنوب (وقد واجهت الجات هذا المطلب بفرض « اللبرلة المصرفية » التى أدت إلى عكس المطلوب أى إلى هجرة الأموال من الجنوب إلى الشمال !) ؛ (٤) تحسين شروط نقل التكنولوچيا (وواجهت الجات هذا المطلب باجراءات كرست الموقع الاحتكارى للشركات العملاقة باسم « حقوق الملكية الصناعية » !) ، هذا ويعلم الجميع أن الشمال قد رفض مشروع « النظام الاقتصادى العالمى الجديد » رفضاً نهائياً وشاملا.

أصبح الجات إذن البديل لمشروع حرية تجارة حقيقية ، وتأريخ المفاوضات الدورية التى تمت فى إطاره معروف أيضاً ، فقد اكتفت الدورات الأولى – دورة « كينيدى » ثم دورة « طوكيو » التى انتهت عام ١٩٧٩ – بالتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية ، علماً بأن هذه الرسوم كانت فعلاً مرتفعة فى أعقاب الحرب ٤٠ ٪ فى المتوسط فى أوروبا والولايات المتحدة ؛ وعلما أيضاً بأن توزيع هذه الرسوم حول المتوسط المذكور قد اتسم فى أوروبا بشكل متساوى نسبياً بينما نفس المتوسط للرسوم الأمريكية هو متوسط بين معدلات متفاوتة لأقصى الحدود بحيث أن تضمن حماية مطلقة للقطاعات المهددة من المنافسة الدولية ، بيد أن هذه الرسوم المرتفعة لم تمنع – كما سبق أن قلت – ازدهار التجارة التى نمت بمعدل ٦,١ ٪ بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٦٣ فى مقابل ٤,٣ ٪ فقط لمعدل نمو الإنتاج.

أما فى خلال مفاوضات « دورة الأوروجواى » (التى انتهت فى ديسمبر ١٩٩٣) ، فقد سعت الدول الحزبية إلى تحقيق أهداف مشتركة جديدة من جانب وإلى تصفية النزاعات بينها من الجانب الآخر.

ويبدو واضحاً أن القاسم المشترك الذى اتفقت دول الغرب حوله هو معاداة العالم الثالث لاسيما فى مواجهة صادرات الدول المصنعة حديثاً التى سعى الغرب إلى إيقاف اختراقها فى الأسواق العالمية ، ولو أن المواقف التى اتخذتها الدول الغربية فى هذا الصدد تناقض تماماً مبادئ حرية التجارة ! كما أن الغرب ، فى هذه المفاوضات ، قد دفع إلى الأمام مواقعه الاحتكارية (الاحتكارات الخمسة المذكورة) ولم يتردد أن يستخدم أكثر من مرة منهج الكيل بمكيالين ، وفيما يلى أمثلة من هذه المواقف :

١ – لا تمثل التجارة الخاضعة لقواعد الجات العامة الليبرالية أكثر من ٧٪ من التجارة العالمية ، فمثلاً الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات – وهى من أهم بنود صادرات الجنوب – تمثل استثناء لقاعدة الليبرالية وتعتبر « اتفاقية مؤقته » ، علما بأن المؤقت هذا يدوم منذ ٢٥ عاماً ، كذلك أخرجت المنتجات الزراعية – ومنها الزيوت الاستوائية التى تنافس زيوت الزراعة فى الشمال والمعادن – من القاعدة العامة ، وفى مقابل هذه الإجراءات المعادية لمصالح الجنوب يبدو واضحاً أن « تنازلات » الشمال (مثل « التسامح » من طرفه إزاء الأفضليات التى تعطيها الدول النامية بعضها لبعض) لا

وزن كبير لها.

٢ – شن الغرب هجوماً عنيفاً ضد الإجراءات التى اتخذتها بعض بلدان العالم الثالث من أجل اخضاع الشركات متعدية الجنسية لقواعد المنافسة الصحيحة والمشاركة فى التنمية ، ومن بين هذه الإجراءات الشروط التى تفرض أن نسبة أدنى من المدخلات فى إنتاج هذه الشركات يجب أن تكون إنتاجا محلياً ، والشروط التى تفرض نسبة أدنى من هذا الإنتاج تخصص للتصدير .. إلخ ، من الواضح إذن أن الشركات لا تسعى هنا إلى المنافسة فى الأسواق العالمية ، بل على العكس تدافع عن امتيازات احتكارية فى الأسواق المحلية ، وبالرغم من ذلك فقد انحازت الجات – حامية الحرية فى التجارة ! – لصالح الاحتكارات !

ويقوم مشروع « الإجراءات الخاصة بالاستثمار والمرتبطة بالتجارة » (TRIM المشهور) المطروح من الجات دليلاً على هذا الموقف.

٣ – وكذلك فإن الهجوم الذى شنته دول الغرب تحت لواء مشروع « الإجراءات الخاصة بالملكية الصناعية » (TRIP المشهور) لا يسعى إلى تكريس المنافسة بل إلى العكس تماماً ، أى إلى اعتماد امتيازات الاحتكار التكنولوچى ، على حساب احتياجات التنمية بالطبع ، « فالأسرار التجارية » التى طرحت الجات انخراطها فى هذا البرنامج تعود بنا إلى الممارسات الاحتكارية لعصر المركنتيلية من قبل ثلاثة قرون ! وليست اللغة المستعملة فى هذا المضمار محايدة.

فالجات أخذت تستخدم مصطلح « القرصنة » فى تناول مشكلة نقل التكنولوچيا وقد بلغت قسوة اللغة فى بعض الحالات درجة الفحش ، فدافعت الجات عن مواقف احتكارية لصالح صناعة الأدوية فى مواجهة العالم الثالث الذى طالب بتخفيف شروط هذه التجارة من أجل تسهيل حصوله على أدوية رخيصة ، وذلك بالرغم من أن المشكلة حيوية بالمعنى الدارج للكلمة بالنسبة إلى أغلبية الشعوب.

٤ – وفى الوقت الذى يكثر فيه الكلام فى وسائل الإعلام عن « الفساد » تجرأت الجات على طرح مشروع يمنع على دول العالم الثالث حق اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الغش فى فواتير التصدير والاستيراد ، علماً بأن هذا الغش المشهور وسيلة للفساد وللهروب من الضرائب !

٥ – أما بالنسبة إلى الهجوم الذى شنته الجات من أجل لبرلة النشاط المصرفى والتأمين ، فإن الهدف منه هو تسهيل هجرة الأموال من الجنوب إلى الشمال ! ، لقد رفضت دول آسيا هذه « اللبرلة » التى قبلتها للأسف دول أفريقيا والوطن العربى وأمريكا اللاتينية ، ولكن هل ستستطيع آسيا أن تصمد برفضها طويلاً. ؟

ليست الجـات مؤسسة فى خدمة المنافسة الصحيحة كما تدعى ، فهى مؤسسة فى خدمة احتكارات الشركات متعدية الجنسية العملاقة ، لاغير ، ومواقفها تختفى وراء حجاب عاتم تماماً ، فاجتماعاتها تتم فى السرية ، وتكمن وراءها دائما غرفة التجارة الدولية وهى نادى أكبر الشركات متعدية الجنسية ، فلن نندهش إذن من أن الجـات تتجاهل تماماً كل اعتبارات « التنمية المستديمة » (Sus-tainable) والبيئة ، فهى موضوع الخطاب فى أماكن أخرى ، هكذا احتجت الجـات ضد أى إجراء قد تتخذه دولة ما للحد من استغلال الموارد الطبيعية ، لاسيما فى مجال النفط والتعدين ، ولو هدد الإفراط فى هذا الاستغلال مستقبل التنمية ، كما أن مبدأ اللبرلة المطلقة ورفع حقوق تشريع الحكومات فى شئون العلاقات الاقتصادية الدولية يسعى إلى تفكيك سلطة الدول لصالح تكريس سلطة الشركات الدولية الخاصة.

هذا فيما يخص الجبهة المشتركة التى واجهت بها كتلة الغرب الرأسمالى المتقدم دول العالم الثالث ، لم يمنع ذلك ظهور نزاعات تجارة بين الدول الغربية الكبرى ، كان لها أيضاً صدى فى مفاوضات دورة أوروجواى ، وقد ركزت وسائل الإعلام على هذا الجانب من المفاوضات ، متجاهلة تماماً الجانب الآخر ، أى الجبهة المشتركة ضد الجنوب.

تستخدم أروقة الجـات لتصفية كثير من النزاعات التجارية بين الدول الغربية ، بواسطة « اتفاقات ودية » (Gentlmen's agreements) وفى معظم الأحيان على أساس تكريس الاحتكار من خلال – مثلاً – تحديد نصب التصدير بالاتفاق السرى ، وهو مبدأ ينافى خطاب اللبرلة والمنافسة على طول الخط !

لم تمنع هذه الممارسات انفجار أزمات فى هذه العلاقات من وقت إلى آخر ولم تستطع وسائل الإعلام أن تسكت تماماً عن بعض هذه النزاعات التى كشفت عن عجرفة مواقف الولايات المتحدة ، وسوف أكتفى هنا بالإشارة إلى أهم هذه النزاعات وهى التالية :

١ – النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان حول دعم الإنتاج الزراعى وصادراته (أقصد بصفة خاصة النزاع حول اتفاق بلير هاوس Blair house المشهور) ، وبهذا الصدد ألفت النظر إلى أن أوروبا قد حققت فعلاً اكتفاء ذاتياً شاملاً فى مجال التغذية ، فى إطار مؤسسات السوق المشتركة، ثم صارت مصدرة ناجحة فى هذا المجال ، وذلك بواسطة سياسة « فك الارتباط » حقيقية وصارمة ، قائمة على فصل الأسعار الزراعية المعمول بها فى السوق الأوروبية عن الأسعار السائدة عالمياً ، وبالرغم من ذلك ترفض أوروبا تنفيذ نفس المبدأ فى العالم الثالث ، نواجه هنا مثالاً بارزاً للعمل طبقا « للكيل بمكيالين » السائد فى العلاقات شمال/ جنوب ، أما اليابان (وكذلك كوريا) فقد نجح هو الآخر فى حماية زراعة الأرز الوطنية بواسطة وسائل متماسكة ، واليوم تطالب الولايات المتحدة برفع الدعم الذى يحمى الزراعة فى أوروبا واليابان بينما تسكت تماماً عن الدعم

الذى يستفيد منه المنتجون الزراعيون الأمريكيون منذ وقت سبق إقامة السوق الأوروبية !

٢ – النزاعات التى تخص قطاعات « مدعمة » غير الزراعة ، مثل صناعة الطيران فركزت الولايات المتحدة فى هجومها فى هذا المجال على الدعم المباشر للإنتاج المدنى ، دون ذكر للدعم المباشر المهول الذى يستفيد به الطيران الأمريكى من خلال الإنفاق العسكرى.

٣ – فى مجال التكنولوچيا احتفظت الولايات المتحدة بحرية قرار مطلقة ، باسم حماية « الأمن الوطنى » ورفضت احترام المبدأ نفسه من قبل الدول الأخرى ، فلا تتردد الديبلوماسية الأمريكية فى وصف اختراق اسرار المعرفة التكنولوچية الأمريكية بأنه « جاسوسية » ولكنها رفضت للدول الأخرى أن تحمى « أسرارها » بنفس الأساليب وهددتها باستخدام المادة ٣٠١ للائحة الجمارك الأمريكية المشهورة والتى تتيح لحكومة وشنطن « حق رد الفعل » دون تحديد شروط استخدام هذا الحق الغريب الذى لامثيل له عالمياً.

وفى ختام هذا العرض أود أن ألاحظ أن المصالح المتعارضة فى كثير من النزاعات التجارية المذكورة ليست بالضرورة مصالح ذات طابع وطنى ، فهى مصالح قطاعية أكثر منها وطنية ، لذلك نرى فى أروقة الجمعيات تكتلات مصالح ذات الهندسة المتغيرة تتبلور وتتفكك طبقاً للظروف وبعيداً عن المواقف الرسمية للحكومات المعنية.

(٤)

ليست العولمة ظاهرة حديثة فى تاريخ الرأسمالية ، بيد أنها دخلت فى مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها خلال السنوات الأخيرة ، وأن هذا التغير الكيفى تزامن مع أزمة التراكم على صعيد عالمى ، فالسؤال المطروح هنا هو الآتى : هل الوسائل التى يواجه بها النظام تحدى العولمة المستحدثة قادرة على إنتاج حلول ثابتة أم هى إجابات ظرفية مؤقتة ؟ هلى هى أساليب إدارة الأزمة تبعد خطر الانهيار أم لا ؟ هلى تساعد هذه الأساليب والإجابات على تهيئة أرضية تتيح العودة إلى الرواج أم لا ؟

وبما أن مؤسسات بريتون وودز جزء من الجهاز المسئول عن رسم السياسة العامة لرأس المال فإن تقويم نشاطها منوط بالأحكام التى نحكم بها الاستراتيچيات العامة المعنية ، وكذلك لا يمكن فصل البدائل التى قد نطرحهاعن الرؤية المستقبلية الخاصة بمفهومنا للرأسمالية.

١ – لاتخص ظاهرة العولمة وتعمقها التبادل التجارى فقط ، وينبغى أن نلاحظ بهذا الصدد أن حوالى ثلث إنتاج الصناعة والزراعة موجه الآن للتبادل فى أسواق عالمية ، فهى إذن نسبة مرتفعة فعلاً ، وإلى جانب ذلك تمس العولمة جميع أوجه المشكلة ، فأخذت النظم الإنتاجية المتمركزة على الذات حتى تاريخ قريب فى التفكك لصالح إعادة تكوين منظومة إنتاجية مندمجة عالميا ، وأخذت

التكنولوجيات الوطنية فى الزوال لتترك المكان لتكنولوجيات عالمية الانتشار ، وصارت الأسواق المالية مندمجة عالميا هى الأخرى ؛ وكذلك أخذ تقسيم العمل بين المراكز والأطراف فى التغير من حيث الكيف كنائج تصنيع العالم الثالث واختراقه الأسواق العالمية .. إلخ.

لاريب أن العولمة الجديدة أدت إلى تآكل قدرة الدولة الوطنية على إدارة الاقتصاد المحلى ، إلا أن العولمة فى حد ذاتها لم تلغ وجود الدولة ، فنتج عن ذلك تناقض جديد ، وأزعم أن الرأسمالية لن تكون قادرة على التغلب عليه ، فليست الرأسمالية نظاماً اقتصادياً فقط فهى نظام كلى لافصل فيه بين الاقتصاد والسياسة ، أى وجود الدولة ، وقد تم توسع الرأسمالية حتى تاريخ قريب بواسطة توافق واضح فى إطار الدولة الوطنية بين مجال الإدارة الاقتصادية ، ومجال الإدارة السياسية لشئون المجتمع ، فانتج هذا التوسع نظاماً عالمياً يلائم مقتضيات هذا التوافق ، وبالتالى يؤذن الفصل بين هذين المجالين بتغيير كيفى أساسى.

يفترض منطق الرأسمالية اضفاء أولوية لمقتضيات الإدارة المعولمة للاقتصاد على حساب وظائف الدولة الوطنية ، وينعكس هذا الخير بشكل صارخ فى الخطاب السائد المعادى مبدئياً للدولة وفى الطلب بإنهاء تدخلاتها فى الشئون الاجتماعية وفى الدعوة إلى خصخصة مفرطة .. إلخ ، على أن الحجج المقدمة لتبرير هذه الخيارات تظل ضعيفة للغاية ، فالخصخصة فى المجالات الاجتماعية مكلفة دون أداء حقيقى ، كما تثبته المقارنة بين النظام الصحى الأمريكى والنظم الأوروبية العامة ، فالأول أكثر تكلفة وضعيف فى إنجازاته ، إلا أن شركات التأمين الأمريكية تربح من وراء سيادتها على القطاع أرباحاً هائلة، يقال إن الخصخصة تلغى عيوب البيروقراطية ، هذا ادعاء غير صحيح بالمرة ، ففى واقع الأمر تستبدل الإدارة العامة ببيروقراطية خاصة أقل مسئولية إزاء الجمهور وأقل شفافية.

وقد لعب القطاع العام فى أغلبية بلدان العالم الثالث دور الرائد فى غياب مبادرة من قبل المصالح الخاصة المحلية والأجنبية ، كما أن الاحتكار العام الذى حل محل الاحتكار الخاص فى حالات كثيرة قد ساهم فى تمويل التراكم وفى تصحيح اللاتكافؤ فى توزيع الدخل ، هذا ولاشك أن المضمون الاجتماعى لمشروع باندونج البورجوازى الوطنى الذى حدد الإطار الذى تم فيه التأميم قد وضع حدوداً على وظائف القطاع العام ، فخدم هذا الأخير التوسع لمصالح الفئات الوسطى أكثر من أنه خدم مصالح الطبقات الشعبية ، سواء أكان لأسباب موضوعية – مثل شحة الموارد المتاحة من أجل التحديث السريع – أو لأسباب اجتماعية – مثل تمويل قطاعات خاصة طفيلية بواسطة عجز القطاع العام – أو لأسباب سياسية بحتة – مثل فساد الإدارة ، إلا أن القطاع الخاص قد أثبت عدم تفوقه فى هذه المجالات الاجتماعية وحتى من حيث الأداء الاقتصادى البحت ، وأوضحت دراسات قيمة أن نشاط القطاع العام فى معظم الدول المصنعة حديثاً لم يقل من حيث المردودية عن أنشطة خاصة فى قطاعات متماثلة فى الغرب ، أضيف إلى ذلك أن الخطاب المعادى للدولة يناقض فى أوجه كثيرة النداء من أجل

الديموقراطية ، كما ينافى الدعوة إلى الشفافية والأداء ، لهذه الأسباب لقد أبديت تحفظات صارمة بالنسبة إلى مواقف اتخذتها منظمات غير حكومية ذهبت إلى تكرار الخطاب المعادى للدولة دون أن تدرك تماماً أن الهجوم الذى يشنه رأس المال ضد الدولة لا يخدم مصالح الطبقات الشعبية.

يندر أن يلاحظ أن الخصخصة تقوم بوظيفة هامة أخرى فى خدمة إدارة الأزمة ، فتقدم لفائض الأموال العائمة فرصاً مربحة فى التوظيف المالى.

وأعتقد أن هذه الوظيفة هى أحد الأسباب الرئيسية التى تكمن وراء العملية ، بيد أن الاستثمار الذى يتم بهذا الشكل لايفيد التنمية فلا يضيف إلى القدرات الإنتاجية ، وبالتالى لا يساعد على خلق توظيف إضافى للأيدى العاملة ؛ فهذه الاستثمارات لاتعدو أن تكون عملية شراء مشروعات موجودة ، أضيف أن عوائد رأس المال الإضافية المستخرجة من الخصخصة تجعل توزيع الدخل أكثر تفاوتاً ، كما أنها تحد من قدرة الدولة على الحد من النتائج السلبية المنوطة بالعولمة.

يظل مشروع « التضبيط » بواسطة آليات السوق طوباوياً فى نهاية المطاف ، وقد لاحظ فرجوبولس فى هذا الصدد – عن حق – أن المشروع يفكك المنطق الوطنى دون أن يحل محله منطقاً متماسكاً آخر ، وذلك لأن تحكم منطق عالمى بديل يتطلب بدوره إقامة دولة عالمية ، أو على الأقل منظومة سياسية عالمية يكون لها أداء لايقل عن فعالية الدولة الوطنية الملغاه ، وليست المؤسسات الدولية الموجودة بهذا القدر من الفعالية ، ولا تعدو كونها وسائل إدارة الأزمة ، لاغير ، وفقدت الأمم المتحدة مصداقيتها بسبب خضوعها الشامل لقرارات وشنطن المسبقة ، فلم تعد تمثل خطوة فى سبيل انجاز النظام السياسى العالمى المطلوب ، بل أصبحت رمزاً للانتكاس نحو الوراء.

وبالاعتماد على هذه الملاحظات يتساءل فوجوبولس إذا كان للعولمة المستحدثة طابع الديمومة كما يُدعى ، فيلاحظ أن الهياكل الوطنية لاتزال تقوم بالدور الرئيسى فى تحديد القدرة التنافسية ، بالرغم من تحكم الأسواق العالمية ظاهرياً ، يقول فرجوبولس فى هذا الصدد أن « مايبدو على أنه منافسة بين مشروعات هو فى واقع الأمر منافسة بين أجهزة وطنية تضم هذه المشروعات » ، و « أن هناك مشروعات معولمة ولكن لاتوجد منظومات إنتاجية معولمة » ، لاعجب إذن أن العولمة فى هذه الظروف تتسم بعدم التماسك ، فتنتج الفوضى أكثر من أنها تنتج بديلاً جديداً ، أزعم أن العولمة – للأسباب المذكوة – تظل هشة ، معرضة للانفجار والانقلاب ، أو على الأقل معرضة للتطور فى اتجاه تبلور تكتلات إقليمية كما سنرى فيما بعد.

٢ – تعمل العولمة حتى الآن فى إطار ركود اقتصادى ، فالسؤال هو إذن الآتى :

هل العولمة هى المسئولة عن الكساد ؟ إجابتى جدلية الطابع ، فهى أن العولمة فى حد ذاتها لم تسبب الركود ، ولكن أدت إلى تآكل النظم الثلاثية التى قام عليها رواج مرحلة مابعد الحرب ،

كما أن سياسات إدارة الأزمة فى هذه الظروف تكرس استمرار وتفاقم الركود.

قلت إن الركود ظاهرة هيكلية عنيدة – تسود منذ ٢٥ عاماً ! – تتجلى فى تكوين فائض من الأموال السائلة التى لا تجد منفذا لها فى الاستثمار المنتج ، وفى هذه الظروف تبدو لى استراتيجيا رأس المال منطقية تماماً ، فهى استراتيجية تعطى الأولوية لإدارة هذه الأموال السائلة العائمة ، الأمر الذى يتطلب بدوره ، أولاً : أقصى الانفتاح المالى على صعيد عالمى وثانياً أسعار مرتفعة للفائدة ، وفى الوقت نفسه تتيح هذه الاستراتيجية تجديد هيمنة الولايات المتحدة من خلال استمرار عجز مدفوعاتها الخارجية ، هذا العجز الذى يمكن أن تتم تغطيته بواسطة فائض الأموال العائمة ، الأمر الذى يمد بدوره أجل استخدام الدولار كقاعدة للنظام النقدى الدولى ، فى غياب بديل ، كما يتيح استمرار الإنفاق العسكرى المهول للولايات المتحدة.

مالا يدعو إلى الشك هو الآتى : (١) أن هذا النظام لايضمن ثبات أسعار الصرف ، ولو بالنسبة إلى أقوى العملات فقط ، وبالتالى تعوج تقلبات الصرف آليات المنافسة الدولية ؛ (٢) أن هذا النظام ينتج حركة لولبية فى الركود وبالتالى فهو مسئول عن ديمومة البطالة ؛ (٣) أن هذا النظام يغلق الباب أمام احتمال التنمية بالنسبة إلى مناطق شاسعة فى العالم الثالث.

وفيما يتعلق « بالعيب » الأول المذكور ، فقد حاولت مجموعة السبع علاجه أو على الأقل التعايش معه – هذا بينما هذه السلطات العليا لم تنشغل حقيقة بمشاكل الركود والبطالة وانهيار التنمية – فليست هذه الظواهر الأخيرة من هموم رأس المال ، فالبطالة مشكلة تخص ضحايا ما ، وليست مشكلة بالنسبة إلى رأس المال ، وإذا كان رفع معدل الربح يتطلب إجراء من شأنه أن ينتج بطالة ، فأهلاً بالبطالة ! كذلك ليست تنمية الأطراف فى حد ذاتها هدفاً من أهداف استراتيجيات رأس المال ، ولرأس المال موقف مبدئى آخر فى مواجهة الظواهر الاجتماعية ، فهو يسعى إلى التكيف للظروف واستغلالها من أجل استدراج أكبر ربح ممكن ، فإذا صار الاستثمار فى القطاعات المنتجة غير مربحة ، سعى رأس المال إلى التوظيف المالى ، مثلاً فى ديون العالم الثالث ، لذلك ليس « حل » مشكلة الدين فى جدول الأعمال طالما أن رأس المال يستدرج أرباحه من استمرار الدين ، فهو ينشغل بإدارة الدين ، أى ضمان استمرار خدمة الدين لا إبطاله.

وبالعودة إلى الاستراتيجيات التى سبقت الأزمة ، نلاحظ أن مؤسسات بريتون وودز كانت قد وقفت إلى جانب الحكومات فى مساندة دولة الرفاهية فى الغرب المتقدم ، هل كان هذا الخيار ناتج بصيرة ثاقبة وإدراك أم الكينيزية قد قدمت حلولا نهائية وسليمة ؟ هل كان هذا الخيار ناتج تطور فكرى جعل رأس المال قادراً على دفع مصالحه فى الأجل الطويل ، والتغلب على قصر النظر ، وبالتالى تجديد فهم أهمية « الإصلاح الاجتماعى » ؟ كلا ، أزعم أن هذا الخيار كان إلى حد كبير ناتج منافسة النظم « الشيوعية » والإحساس بأنه يمكنها أن تمثل بديلاً ، فكان على التحالفات الحاكمة فى الغرب

أن تواجه هذا التحدى ، فواجهته فعلاً ، كذلك لم يكن الخطاب عن تنمية العالم الثالث ناتج تحول فجائى من الفكر الكولونيالى السائد فى النخب الحاكمة إلى إدراك سلامة مطالب الشعوب المضطهدة ، فالتنمية هى فى الواقع ناتج انتصارات حركات التحرر الوطنى وقدرتها على الاستفادة من مساندة نظم الشرق الاشتراكى سابقاً ، وبالتالى ، لاريب أن انهيار النظام السوفيتى قد قلب الموازين فى الغرب وفى العالم الثالث لصالح رأس المال ، فهرع هذا الأخير ليعود إلى مواقفه الطبيعية ، واستغلال الفرصة لضرب الحركة العمالية فى الغرب (بواسطة البطالة) وحركة التحرر فى الجنوب (بواسطة إيقاف التنمية وإعادة الكومبرادورية) وليست إراقة الدموع حول البطالة والفقر إلا موضوع خطاب نفاق ، لاغير.

ليست مؤسسات بريتون وودز المسئولة بالدرجة الأولى فى هذه الأوضاع فلا تعدو هذه المؤسسات كونها أدوات تنفيذ خدمت الرواج والتنمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (من خلال ضمان ثبات سعر الصرف ومساهمتها فى تمويل التنمية ، ولو بغرض الضغط عليها من اليمين) ، وتخدم اليوم استراتيجيا إدارة الأزمة.

تحتل عولمة النظام المصرفى مكاناً خاصاً فى إدارة الأزمة ، لاشك أن السير فى هذا الاتجاه كان قد سبق الأزمة ؛ إلا أن الأزمة قد أضفت على النظام المصرفى المعولم دوراً جديداً ، فكانت العولمة المصرفية قد نتجت فى الأصل عن رد فعل البنوك فى مواجهة توسع أنشطة الشركات متعدية الجنسية التى صارت تقوم بوظائف مالية على حساب عمليات البنوك التقليدية وفجأة ، قدم نظام تقويم الصرف فرصة جديدة ، وسعت البنوك إلى استغلال الوضع فى خدمة المضاربة فى الاستثمارات المالية ، هذا بالإضافة إلى أن عولمة النظام المصرفى والتأمين قد أتاحت فرصة إضافية لهجرة المدخرات من الجنوب إلى الأسواق المالية فى الشمال ، قطعاً يمكن اعتبار هذا التطور « غير صحى » ، وأن المؤسسات الخاصة التى تحل محل البنوك المركزية فى أدوارها الأساسية لن تقوم بأداء مهمتها ، وأن الدولة هى الوحيدة التى تستطيع أن تقوم بهذه الأدوار السياسية الطابع بفعالية حقيقية ، نعم ، إلا أن فضيحة الأمر لا تلغى منطقية السياسات التى يمارسها رأس المال من أجل دفع مصالحه.

يعيش العالم فى ظل نظام تقويم الصرف منذ ٢٠ عاماً ، وأثبتت التجربة خطأ الخطاب النظرى الكلاسيكى الجديد فى هذا الشأن ، فالتجربة أثبتت عدم وجود صرف « طبيعى » يضمن التوازن ، وظلت أسعار الصرف وسائل ظرفية تستخدم لانجاز « تكيف » هيكلى لا العكس ، سواء أكان أداء هذه الوسائل فى ظروف ملموسة ناجحة أم فاشلة ، أما بالنسبة إلى تدفقات الأموال « التلقائية » التى يزعم أن تعوض من نفسها الاختلال فى موازين المدفوعات ، كما تزعم فعالية سعى رأس المال إلى الإستثمار المنتج المربح ، فلا وجود لهذه التدفقات خارج تخيل أساتذة الجامعات ، على العكس من ذلك ماله وجود فى العالم الحقيقى هو تدفقات أموال تسعى إلى المضاربة التى تلغى احتمال تثبيت الصرف بل تلغى رشيدية الصرف نفسه ، وبدوره ينتج التعرض للانقلاب الفجائى الذى يتسم به الصرف العائم

فوضى خطيرة على المستوى الميكرو اقتصادى – فيدمر القاعدة الإنتاجية فى حالة ارتفاع الصرف ، ويشجع نشاطات موجهة للتصدير لا ديمومة لها فى حالة تخفيض الصرف – كما ينتج عدم الأداء على المستوى الميكرو اقتصادى ، فإذا كانت قيمة الدولار بالنسبة إلى العملات الأخرى قد ارتفعت فى مدى بضع أشهر إلى الضعف ثم انخفضت بنفس المقدار فى مدة قصيرة هى الأخرى ، وكل ذلك بسبب انقلاب اتجاه المضاربة ، فكيف يمكن أن تكون القرارات التى اتخذت فى توجيه الإنتاج قرارات رشيدة فى ضوء مثل هذه التقلبات ؟ وما هى فعالية الرسوم الجمركية فى مقابل هذه التقلبات ؟

ادعى انصار نظام النقد الجديد أن تقويم العملات يوفر على البنوك المركزية تجميد أرصدة من العملات الأجنبية ، حقيقة هذه الحاجة لصالح التقويم ناقصة ، فالتقلبات التى يتعرض لها الصرف العائم تفرض على جميع المتعاملين فى مجال الاقتصاد الدولى أن يكونوا أرصدة خاصة للتأمين ضد مخاطر هذه التقلبات الفجائية المتكررة ، ويتجاوز حجم هذه الأرصدة الخاصة بمقادير الأرصدة الرسمية للنظام السالف، ولكن تكوين هذه الأرصدة الخاصة الضخمة قد قام بدور هام فى استيعاب فائض الأموال العائمة الناتج عن تأزم النظام ، على أن استمرار العملية قد فرض بدوره دفع مكافأة مجزية للتوظيف المالى فى هذه الأرصدة ، وهو سبب من أسباب ارتفاع سعر الفائدة.

لنظام الصرف العائم إذن نصيبه من المسئولية فى ديمومة الركود فالأولوية التى يتمتع بها الاهتمام بتوازن موازين المدفوعات المعرضة للانقلاب بسبب المضاربة تؤدى بدورها إلى إضفاء تفضيل على سياسات انكماشية وعلى التصدير ، ولو تم ذلك على حساب الطلب الداخلى الآخذ فى الانقباض ، هكذا يدخل النظام فى لولبة خبيثة تنتشر عالمياً ، وقد حاولت مجموعة السبع أن تحد من هذه التطورات السلبية عن طريق تثبيت الصرف بين الدولار والمارك الين ، إلا أن انجازاتها فى هذا الصدد ظلت متواضعة ، على أفضل التقدير.

بيد أن أوروبا قد نجحت فى ضمان شئ من الثبات فى الصرف بين عملاتها ، ولكن هذا الإنجاز يرجع – فى رأيى – إلى أوضاع هيكلية أكثر من رجوعه إلى السياسات النقدية الأوروبية فى حد ذاتها ، فهنالك تكامل هيكلى حقيقى ، ولو محدود ، أتاح نوعاً من التنسيق فى عوائد الإنتاج ، دعمه توجيه الاستثمارات المنتجة إلى المناطق الأوروبية الأكثر تأخراً يضاف إلى ذلك عامل التضامن السياسى والأمنى الموجود فعلاً على صعيد المجموعة الأوروبية والذى أعطى أهمية للسعى إلى ضمان شئ من الثبات فى الصرف ، ولكن هذا الثبات النسبى يظل هاشاً ، بسبب استحالة امتداده على حدود المراكز جميعاً – أوروبا والولايات المتحدة واليابان – هنا نعود إلى النزاعات التجارية الحادة التى تهدد بدورها التضامن الأوروبى نفسه ، هلى ستواجه أوروبا التحدى عن طريق الانغلاق على نفسها ؟ بالرغم من أن البعض يدعو فعلاً إلى مشروع « تحصين أوروبا » ، أعتقد أن مثل هذا الخيار من شأنه أن يبعد أقوى البلدان الأوروبية (ألمانيا بصفة خاصة) عن التمسك بمشروع الاندماج الأوروبى نفسه.

لقد أتاحت سياسة إدارة الأزمة استمرار عجز المدفوعات الأمريكية كما سبق أن قلت ، فمنطق النظام لا يفرض على وشنطن أن تهتم بالمشكلة لدرجة أن العجز الأمريكى فاق خلال عقد الثمانينات فائض جميع البلدان المتقدمة الأخرى ، إذ بلغ هذا العجز ٩٣١ مليار دولار مقابل فائض ٥٣٣ بخصوص اليابان و ٣٩٦ ألمانيا و ١٥٣ تنانين آسيا الشرقية وقد جفف هذا العجز المهول الأسواق المالية وحال دون حصول العالم الثالث على الموارد التى هى فى حاجة إليها لاستمرار تنميته ، لعل البعض سيلاحظون أن هيمنة الولايات المتحدة فى هذه الظروف هاشة ، و « غير صحية » ، والمقارنة مع وضع بريطانيا فى القرن الماضى دله فى هذا المضمار ، فكان الميزان التجارى البريطانى فى حالة فائض هيكلى مستديم ، الأمر الذى أتاح استثمار نصف مدخرات بريطانيا فى الخارج بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، وبالتالى أتاح فرصة سهلت « التكيف » فى باقى العالم ، ليس هذا هو وضع الولايات المتحدة ، فعجز مدفوعاتها يجعل التكيف أمراً يكاد يكون مستحيلاً.

وفى هذه الظروف ينحصر التكيف فى البلدان الضعيفة فى المنظومة العالمية أى العالم الثالث ، وذلك بالطبع على حساب التنمية ، ومن ضمن الممارسات التى ترافق هذا التكيف من جانب واحد يحتل تخفيض قيمة عملات العالم الثالث مكاناً خاصاً ، يفرض صندوق النقد هذا التخفيض المبالغ فيه بصفة عامة ، الأمر الذى يلغى مصداقية الخطاب حول « حقيقة الأسعار » المزعومة ، بيد أن الصندوق قد كشف هذه البديهية ، فعلى بغته فاجأنا متأخراً خبراء الصندوق بإعادة تقويم الحسابات القومية للعالم الثالث على أساس أسعار « مرجعية » للصرف أعلى من الأسعار الرسمية ، أى على أساس صرف يساوى « القدرات الشرائية » أزعم أن هذه العملية تنتمى إلى الديماجوجية البحتة إذ أن الصندوق لم يقدم بهذه المناسبة نقدا ذاتياً حول السياسات التى أدت إلى تخفيض الصرف فى العالم الثالث ولم يقترح وسائل تتيح تصحيح منهج اتخاذ القرار على ضوء استنتاجاته المتأخرة.

لقد أدت سياسات تبخيس قيمة العملة إلى ظاهرة « دولرة » النظام النقدى فى عديد من بلدان العالم الثالث ، أقصدبهذا المصطلح تلك الآليات التى لغت قدرة العملة الوطنية على القيام بدورها ، فلم تعد تستخدم كوسيلة تخزين القيمة ، وفى بعض الحالات لم تعد تقوم بدور المعيار فى الحساب والسند فى التعامل ، وأدى هذا التدهور فى استخدام العملة الوطنية إلى استيراد دولارات للتعامل اليومى والاكتناز ، الأمر الذى لعب دوراً لا يستهان به فى زيادة مديونية العالم الثالث ، وهى بدورها تمثل منفذاً إضافياً لتوظيف فائض الأموال السائلة.

أنشئت مجموعة السبع من أجل تنسيق إدارة الأزمة على صعيد البلدان الرأسمالية الكبرى ، سبق أن رأينا أن انجازات المجموعة فى مجال تثبيت الصرف ظلت متواضعة ، أضيف أن المجموعة المعنية ، تدير الأزمة يوما بيوم ، دون الانقياد بمشروع مستقبلى كلى له معنى فاكتفت المجموعة بابداع « مبادئ التكيف » الأحادى الجانب عام ١٩٧٦ ، ثم تنظيم إعادة انتشار البترودولارات لصالح دعم المضاربة

المالية عام ١٩٨٠ ، ثم تشجيع تخفيض أسعار الخامات وهو من الأسباب الرئيسية لحرب الخليج الثانية ، ثم تنظيم إعادة تسديد الديون الخارجية (دون طرح مشروع علاج للمشكلة) عام ١٩٨٢ ، وأخيراً – عام ١٩٩٢ – بقرار ضم روسيا وشرق أوروبا فى خطة التكيف.

هذه الإجراءات لاتعدو أن تكون وسائل لإدارة الأزمة ، لاتسعى إلى الخروج منها ، ولكن السياسات المرسومة فى هذا الإطار اتسمت بطابع منطقى صحيح ، علماً بأن البحث عن حل حقيقى للمشكلة يتعارض مع المصالح المهيمنة ، وبالتالى لاتعدو الاقتراحات التى تقدم « كحلول » كونها خطاباً ديماجوجياً ، فاستمرت المديونية فى التصاعد من ٩٠٠ مليار عام ١٩٨٢ إلى ١٥٠٠ مليار عام ١٩٨٩ ، وفُرض على العالم الثالث دفع ١٥٠٠ مليار فى خدمة الدين خلال المرحلة المعتبرة ، ويمثل نصف هذا المبلغ الفوائد فقط (الأمر الذى يدل على مردودية ممتازة بالنسبة إلى الأموال الموظفة فى المضاربة المالية !).

هل تضمن هذه الأساليب فى إدارة الأزمة استقرار الأوضاع والتغلب على الصعوبات المتصاعدة التى ترافق استمرار الأزمة ؟ هذا هو السؤال الحقيقى فى رأيى ، وأزعم بهذا الصدد أن الحكم الذى يدعى أن هذه الأساليب ليست ثابتة لأنها لا تطرح حلاً للأزمة هو حكم يخرج عن إطار السؤال الحقيقى ، بما أن البحث عن « الحل » ليس موضع انشغال السلطات الحاكمة ، فإذا اكتفينا بالنظر فى أساليب الإدارة المعنية بصفتها إدارة للأزمة لاشك أننا سوف نجدها فعالة ، بالرغم من مساهمتها فى استمرار الركود ، هذا الركود الذى يعنى بالنسبة إلى مناطق شاسعة فى العالم الثالث ردة خطيرة ، وتحويل أفريقيا والشرق الأوسط إلى « عالم رابع » كما يقال ، فتسعى إدارة الأزمة إلى تشجيع صادرات المراكز ، الأمر الذى ينتج احتدام المنافسة بين أعضائها والذى يمنع على العالم الثالث أن يفعل بالمثل ، فأوقفت هذه الخيارات إعادة انتشار الصناعات التى سادت خلال المرحلة السابقة ، وذلك لتخفيف عبء البطالة فى المراكز والاستفادة من الثورة التكنولوجية ، وفى نفس الوقت تضغط المراكز على الأطراف لاستمرار هذه الأخيرة فى تسديد خدمة الديون ، ولكن كيف يمكن أن يتم التسديد فى غياب تصدير بالقدر الكافى ؟؟ نواجه هنا ظروفاً متماثلة لظروف مرحلة مابعد الحرب العالمية الأولى عندما فرض الحلفاء على ألمانيا تسديد ديون الحرب ومنعوا عليها التصدير فى نفس الوقت ، فاليوم تتصدى السياسات الغربية إزاء العالم الثالث إلى تناقض متماثل ، أما إغلاق أبواب الغرب أمام الهجرة المتزايدة التى ينتجها الركود فى الجنوب فهو عقبة إضافية فى سبيل حل المشكلة. خلاصة القول إذن هو أن ممارسات إدارة الأزمة لابد أن تؤدى إلى احتدام النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة واوروبا واليابان كمالابد أن تلجأ إلى مزيد من استخدام العنف فى العلاقات شمال – جنوب ، الأمر الذى يعطي أهمية لاستمرار الدور العسكرى للولايات المتحدة والذى يفرض تنازلات على أوروبا واليابان فى مقابل هذه الخدمة للمصلحة المشتركة ، إلا أن هذه التنازلات تنعكس بدورها فى اشتداد المنافسة فى داخل المجموعة الأوروبية.

هل تمثل « الأقلمة » إجابة فعالة فى هذه الظروف ؟ هل تدفع التناقضات المتصاعدة فى هذا الاتجاه ؟ هناك علامات واضحة تشير إلى ذلك ، مثلا تكوين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التى تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وقد لاحظت بهذا الصدد أن المشروع يكسر المكسيك إلى منطقة شمالية يُحتمل أن تندمج فعلاً فى السوق المشتركة فتصير امتدادا لولاية التكساس ، ومنطقة جنوبية مهمشة امتدادا لجواتيمالا ، وقد لعب هذا التطور الخطير بالنسبة إلى مستقبل وحدة الوطن المكسيكى دورا واضحاً فى انتفاضة ولاية شيابس وهى ثورة ضد كومبرادورية البورجوازية المكسيكية ، فالمشروع يظل هاشا فى رأيى وكذلك يلاحظ أن أوروبا تتاجر مع نفسها فى حدود ثلثى تجارتها الإجمالية ، وأن هذه النسبة أخذت فى الارتفاع خلال السنوات الأخيرة ، ولكن هل من الوارد أن يستمر هذا التطور ؟ أليس من شأنه أن يؤدى الى احتدام النزاعات داخل المجموعة الأوروبية نفسها ؟ كذلك نشاهد ارتفاع نسبة التجارة الداخلية فى آسيا الشرقية ، بين اليابان وكوريا والصين وآسيا الشرقية الجنوبية ، فبلغت هذه النسبة هى الأخرى ثلثى إجمالى تجارة المنطقة ، وذلك بالرغم من غياب تأسيسية هذه العلاقات كما هو الشأن بالنسبة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ، على أن الولايات المتحدة تبذل الآن أقصى المجهود للضغط على بلدان المنطقة وكسر التكامل المتصاعد بينها ، ويجد مشروع « منطقة آسيا – المحيط الهادى » الذى دعا له الرئيس كلينتون فى مؤتمر سياتل عام ١٩٩٣ مكانه فى إطار هذا الهدف الاستراتيجى لوشنطن.

خلاصة قولى هى أن الطابع الهاش لأساليب إدارة الأزمة المتبعة لايرجع إلى كونها غير منطقية ، بل يرجع إلى أوضاع موضوعية ، أقصد تفاقم الصراعات الاجتماعية التى لايمكن تفاديها ، فتظل الإدارة بواسطة السوق مشروعاً طوباوياً كما سبق أن قلت ، فالإدارة الفعالة هى الإدارة التى تعمل فى مجال السوق والدولة معاً فتوفق بينهما. واستنتج من استحالة هذا الجمع فى الظروف الراهنة استنتاجاً رئيسياً مفاده أن التناقض بين الاقتصاد المعولم والسياسة غير المعولمة لابد أن يؤدى إلى انعاش مواقف وطنية وصراعات اجتماعية من شأنها أن تنهى مشروع العولمة الطوباوية.

يبقى السؤال الخطير الآتى : أين سيؤدى انهيار مشروع العولمة ؟ إلى انتكاسات فى مختلف أقاليم العالم وفوضى متزايدة وبربرية متصاعدة ؟ أم إلى تبلور بديل إنسانى تقدمى يحقق خطوة إلى الأمام ؟ أعتقد أنه ينبغى نقاش البديل على ضوء هذا السؤال.

٣ – يصعب استعراض كل ما كُتب من اقتراحات إصلاحية فى شأن مؤسسات بريتون وودز خلال السنوات الأخيرة ، فلا تخص هذه الاقتراحات التى تقع فى إطارات تطلعية مختلفة وتعتمد على رؤى نظرية متباينة فسوف أكتفى هنا بعينة من الاقتراحات التقدمية الطابع بمعنى أنها تنبع من مواقف تعطى أهمية أساسية لتنمية العالم الثالث (استئصال الفقر ، التوسع فى الخدمات الاجتماعية ، تخفيض اللا تكافؤ) بحيث أن تعيد ربط الاقتصاد بالسياسة وأن تخلق شروط

ديمومة التقدم الديموقراطى.

لا أخشى تعاطفى بالروح التى تلهم الخيارات المطروحة فى هذه المشروعات بل فى كثير من الحالات اتفق مع التفاصيل ، وفى رأيى أن الإصلاح على الأرضية المحلية الملموسة هى أول شرط لانجاز تنمية أفضل تتيح تحرير القدرات الشبابية على المبادرة وتحمل المسئوليات وأخذ القرار ، ومن وراء ذلك تساهم فى تجاوز حدود منطق الرأسمالية الذى يعامل العامل بصفته قوة عمل ذات طابع سلعى والمواطن بصفته مستهلك ، ويتطلب التقدم فى هذه الاتجاهات بدوره أن يساند بسياسات مناسبة على جميع مستويات السلطة الوطنية والإقليمية والعالمية ، ويبقى المستوى الوطنى حاسما فى هذا المضمار لأن النظام السياسى الذى نعيش فيه – ولن نخرج عن هذا الإطار قبل مستقبل لايزال بعيداً – هو نظام الدول الوطنية ، وعلى هذا المستوى لا أرى بديلاً مبدئياً لما أسميه « فك الارتباط » ، بمعنى اخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات تنمية محلية ذات مضمون شعبى وديموقراطى ، على عكس « التكيف » الذى لا يعنى إلا تكيف التنمية للظروف التى تفرضها المنظومة العالمية ، فلا أقصد أبداً الانغلاق والأوتاركية بل أقصد ارغام النظام العالمى بأن يتكيف هو لمقتضيات التنمية الشعبية ، أى التكيف المتبادل بدلا من التكيف من جانب واحد ، لاشك أن مثل هذه السياسات على المستويات الوطنية تتطلب أن تساند بدورها من خلال إقامة تحالفات إقليمية ، كما تتطلب تطورات ملائمة على المستوى العالمى.

تخص معظم الاقتراحات هذا المستوى الأخير ، وأكثرها جذرية تدعو إلى نوع من الكينيزية على صعيد عالمى تقوم بإعادة توزيع الدخل لصالح شعوب العالم الثالث والطبقات العاملة عالمياً ، وقد اطلق على هذا الاقتراح اسم « ميجا اقتصاد للانعاش » ، وفى هذا الإطار طُرحت إصلاحات تخص المؤسسات الاقتصادية الدولية ، هى الآتية :

١ – تحويل صندوق النقد إلى بنك مركزى عالمى ، يقوم بإصدار السيولة على صعيد عالمى ، يحل محل قاعدة الدولار ويضمن ثبات الصرف عن طريق ربط إصدار السيولة باحتياجات التمويل ، أى عن طريق نوع من التكيف فى ظل النمو ، ويقرب هذا الاقتراح مما كان الانكتاد قد طرحه منذ ٢٠ عاماً عندما اقترح « الربط » بين إصدار السيولة وتمويل التنمية.

٢ – تحويل البنك الدولى إلى صندوق تمويل يقوم بجمع فوائض موازين المدفوعات لإقراضها لا للولايات المتحدة كما هو الشأن حالياً بل للعالم الثالث من أجل دفع نموه ، ويلاحظ أن العملية تفترض إبطال عجز الولايات المتحدة ، ويضاف أن المطلوب ألا تتم عودة حسابات الولايات المتحدة إلى التوازن بواسطة سياسة حماية متجددة ترافقها ممارسات هجومية فى مجال التصدير ، ولكنى أطرح هنا سؤالاً : كيف إذن يُنجز التوازن المرجو ؟؟

٣ – إنشاء منظمة للتجارة الدولية تحل محل اتفاقية الجـــات ، وفى هذا الصدد لايرفض أنصار

المشروع مبدأ حرية التجارة ، بل يزعمون أن المنظمة المقترحة قادرة على انجاز هذه الغاية بشكل أفضل وأحق من الجـــات المنقوص من هذه الزاوية كما رأينا ، ويزعم أن الدول النامية ستجد مقابلاً مجزياً في فتح أسواق الشمال على صادراتها ، الأمر الذى يعوض التنازلات المطلوبة منها في مجال الخدمات (على نمط التنازلات المسجلة في مشروعات الـ TRIP والـ TRIM التى تعرضنا لها فيما سبق) ، ويضرب هنا بمثل انجازات المجموعة الأوروبية التى حققت فعلاً لبرلة وتعددية التجارة فيما بينها دون الاعتماد على المنافسة الهمجية ، وذلك من خلال سن قوانين وقواعد مشتركة تحترم مقتضيات البيئة والحماية الاجتماعية ، كما يزعم أن إنشاء مثل هذه المنظمة من شأنه أن يخفف من أخطار تكوين تكتلات إقليمية « محصنة » وهجومية إزاء غيرها ، ويضيف البعض في برنامج عمل المنظمة تثبيت أو رفع أسعار الخامات.

٤ – إضفاء أهمية كبرى لمقتضيات حماية البيئة من خلال اعتبارها في قرارات تمويل الصندوق المقترح انشاءه ويضيف البعض هنا المبادرة في بناء قواعد تأسيس نظام ضرائبى على صعيد عالمى يبدأ بفرض رسوم على الطاقة والموارد غير القابلة للتجدى ، الأمر الذى يمثل في حد ذاته وسيلة فعالة لحماية البيئة والمساهمة في تمويل تنمية الدول الفقيرة.

٥ – رفع شأن الدور السياسى للأمم المتحدة يسعى إلى تشجيع الدمقرطة السياسية والاجتماعية ، ويشمل الاقتراح في هذا الصدد تجديد الشروطية بحيث تربط التمويل الدولى باحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديموقراطية المتعددة وتدعو إلى مساندة السياسات التقدمية اجتماعياً التى تضمن رفع مستوى عوائد العمل بموازاة تقدم الإنتاجية وتوزيع عادل للدخل القومى .. إلخ وفى هذا الإطار يقبل هؤلاء المصلحون مبدأ الاستقلال الذاتى في الغذاء وبالتالى الوسائل التى تضمن انجاز الهدف ومنها حماية الزراعة المحلية ، على أن يطلب من البلدان الناجحة في هذا المجال أن تدفع في المقابل « ضريبة » لصندوق تمويل التنمية لصالح المناطق النامية التى لم تحقق بعد هدفها.

أعتقد أن هذا المشروع الشامل سليم في أهدافه ، فينبع من فكرة محورية صحيحة في تقديرى الا وهى أن العودة إلى الرواج على صعيد عالمى يتطلب إعادة توزيع الدخل عالميا لصالح الأطراف وقومياً لصالح الطبقات العاملة وأن المطلوب هو إرغام التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال للتكيف لمقتضيات هذا المنطق ، وقد أطلق البعض اسماً على هذا المنطق هو « التركيز على جانب الطلب » (بدلاً من التركيز على جانب العرض الذى يدعو إليه أنصار المدرسة الليبرالية السائدة) .

ولكن لابد من الاعتراف بأن مثل هذا البرنامج يصطدم بمصالح رأس المال المهيمن ، لأن إعادة توزيع الدخل تقص هامش الأرباح في الحاضر ، ولو أنها تفتح آفاقا مستقبلية لعلها ستقدم فرصاً للاستثمار المنتج المربح. فالفائض ناتج عن أن الرأسمالية هى نظام يعتمد على الأجل القصير ، وأن مقتضيات الأجل الطويل لا تشق سبيلاً لها عدا من خلال سياسة الدولة ، لاستراتيجية رأس المال

التلقائية ، سبق أن قلت أن الكينيزية بعد الحرب العالمية الثانية جاءت إجابة على « خطر الشيوعية » وتم تنفيذها بواسطة سياسات دولة.

ينبع المشروع الإصلاحى إذن من إعادة اكتشاف الحاجة إلى نظام اجتماعى آخر – ولاأعرف اسما آخر له عدا الاشتراكية ، علماً بأن الاشتراكية المقصودة هنا عالمية الطابع ، فلاعجب إذن أن انجاز مثل هذا المشروع يفترض تغيرات سياسية عميقة فى جميع انحاء العالم ؛ أى استبدال التحالفات المعتمدة على رأس المال فى الغرب (ولو المخففة من خلال تنازلات لصالح فئات من العمال المحميين) ، والتحالفات الكومبرادورية السائدة فى الجنوب والشرق الاشتراكى سابقاً بتحالفات متمحورة حول هيمنة الطبقات الشعبية ، وفى غياب مثل هذه التطورات الجذرية سيظل الحديث عن إحلال سيادة قيم الاستعمال محل سيادة قيم التبادل (وهو شرط لحماية البيئة) خطاباً فارغاً ، كما أن انجاز المشروع يفترض نظاما سياسيا عالميا آخر يكرس فعلاً دمقرطة جميع المجتمعات ، وتنظيم الاعتماد المتبادل بحيث يحترم تباين الظروف الموضوعية.

أزعم أن التقدم فى هذا الاتجاه ضرورى وممكن ، أقول التقدم لأن اتمام انجاز المشروع لن يتحقق قبل مستقبل لايزال بعيداً ، فهذا المشروع « انتقال » طويل الأجل من الرأسمالية العالمية القائمة بالفعل إلى الاشتراكية العالمية ، فلابد إذن من رسم استراتيجيات مرحلية فعالة من أجل عبور الحقبات المتتالية لهذا الانتقال الطويل.

أعود إذن إلى المشروع المذكور لأقدم أوجه نقد إيجابى سأختصره فى النقاط التالية :

١ – كثير من أنصار المشروع فى عرضهم له يخلطون الأحكام الأخلاقية وتوضيح الأسباب التى أدت بنظم الحكم إلى أن تتبنى الخيارات موضع النقد ، فهى « أخطاء » فى رأيهم ، سبق أن قلت أننى لا أشارك هذا التقدير ، فهذه الخيارات منطقية تماماً وليست عبثية بالمرة ، فهى ناتج عقلانى لتنفيذ مشروع يخدم مصالح رأس المال دون تحفظ ، أزعم – مع سويزى ومكروف – أن العولمة ليست قوة شبه فوق الطبيعة تفرض نفسها ، بل هى مشروع مجتمعى يجيب هيمنة رأس المال.

٢ – لايبدو لى أن تطوير صندوق النقد إلى بنك مركزى والبنك الدولى إلى صندوق تمويل التنمية يمكن أن يكون الهدف المرحلى الرئيسى ، فقبل ذلك يجب تطوير النظام العالمى لكى يصبح نظاماً متعدد القطبية فعلاً ، سياسياً واقتصادياً ، ويفترض مشروع اصلاح البنك والصندوق أن المشكلة السياسية محلولة وأن التناقض بين عولمة الاقتصاد واستمرار التفتت السياسى قد تم التغلب عليه – أما أنا فأعتقد أن هذا التغلب لن ينجز إلا فى نهاية المطاف – بعد انتقال طويل – فلايمكن أن يكون شرطاً مطلوباً فوراً للبدء فى العمل.

وأخشى من أن تقديم مثل هذا الطلب فورياً – فلا يمكن إنجازه – محكوم بالفشل وسينتج خيبة

أمل مضرة ويكرس القناعة بأن « ليس هناك بديل للخضوع للعولمة الرأسمالية ».

٣ – أعتقد أن مفهوم العولمة لايزال ملتبساً : هل العولمة تجل لقوة موضوعية حتمية سببية ؟ أم هى اتجاه إلى جانب اتجاهات أخرى تناقضها ؟ وطالما أن هذا الالتباس لم يُرفع ستظل أوجه من البرنامج المطروح موضع تساؤل ، على سبيل المثال لا أؤمن شخصياً فى مزايا حرية التجارة مبدئياً ، وبالتالى لا أوافق مع التنازلات المقترحة على نمط ما جاء فى مشروعات الـ TRIP والـ TRIM ، وأفضل فى هذا الصدد رؤية أصحاب مشروع « الحماية المستحدثة » (وهو عنوان كتابهم المشهور).

أقترح إذن ترتيب الأولويات بشكل مختلف ، بالتركيز على النقاط التالية :

١ – إنشاء تكتلات إقليمية فى العالم الثالث من أجل مواجهة الاحتكارات الخمسة التى تخدم مصالح رأس المال المهيمن ، والحد من أضرار الاستقطاب الناتج عنها.

٢ – إنعاش اليسار الأوروبى وإعادة بناء المشروع الأوروبى بحيث يضم أوجه اجتماعية تتيح إنجاز خطوة نقدية نحو هيمنة العمل واندماج أوربا الشرقية وروسيا فى هذا المشروع.

٣ – مراجعة العلاقات التجارية والمالية بين أوروبا واليابان والولايات المتحدة بحيث يُضمن ثبات نسبى فى الصرف ، الأمر الذى يتطلب إبطال عجز الولايات المتحدة وتنظيم التجارة على ضوء مقتضيات التوازن.

٤ – إعادة انعاش دور الأمم المتحدة وتوسيع مجال تمثيليتها بحيث أن تصبح محور مفاوضات تسعى إلى التوفيق بين احتياجات العولمة والاعتماد المتبادل من جهة واستقلالية المناطق الكبرى المكونة للمنظومة العالمية من جهة أخرى ، وتسعى كذلك إلى نزع السلاح على صعيد عالمى ، وأخيراً تقوم بمبادرة فى إنشاء جنين نظام ضرائبى عالمى يحمى البيئة والموارد الطبيعية.

٥ – إصلاح الصندوق وتحويله إلى مؤسسة تقوم بالأساس بالتنسيق بين الاعتماد المتبادل على الأصعدة الإقليمية وعلى الصعيد العالمى ، الأمر الذى لايفترض تحويله الفورى إلى بنك مركزى.

خلاصة قولى هى أننى لا أؤمن بأن هناك « قوانين » تحكم التاريخ وجودها يسبق التاريخ نفسه ، لا أؤمن إذن بأن لهذه القوانين طابعا « حتميا » ، لا أؤمن بأن العولمة أحد تجلياتها ، فما يتمظهر « كقوة موضوعية » ليس إلا تجلياً لأحد المشروعات الممكنة وهو مشروع رأس المال الذى يتصدى لمشروعات أخرى تنبع من مصالح أخرى ، أؤمن بأن التاريخ هو ناتج النضال بين هذه القوى المتناقضة وأن الناتج منوط بتطور موازين القوى ، وبالحلول المرحلية التى يفرضها هذا التطور ، فالتاريخ لا نهاية له، ومسئولية القوى الاشتراكية على صعيد عالمى هى بالتحديد رسم الاستراتيجيات المرحلية التى يضمن انجازها التقدم فى المسيرة التاريخية.

المـــراجـــع

AGLIETTA Michel, La fin des devises clés, La Découverte, Paris 1986.

AMIN Samir, Replacing the International Monetary System, Monthly Review, vol 45, No. 5, Oct 1993, New York.

AMIN Samir, La nouvelle polarisation mondiale, The New global polarisation, 1993, à paraitre.

AMIN Samir (ed.) Mondialisation et Accumulation, l'Harmattan 1993, chap 111 (B. Founou, Afrique Subsaharienne, la quart mondialisation en crise).

AMIN Samir, Can Environmental Problems be subject to economic calculations, World Development, vol 20, No. 4, 1992.

AMIN Samir, Itinéraire Intellectuel, L'Harmattan 1993.

AMIN Samir, L'Empire du chaos, la nouvelle mondialisation capitaliste, L'Harmattan 1991, Empire of chaos, Monthly Review Press, New York 1992.

AMIN Samir, La faillite du développement en Afrique et dans le tiers monde, L'Harmattan 1989, Maldevelopment ZED, London 1990.

ARRUDA Marcos, Structural Adjustment : a constructive overview from the perspective of civil sociery, ICVA, Geneva 1993, Ronéoté.

GALAVIELLE Christine, Le rôle des monnnaies dans l'économie mondiale, L'Harmattan 1991.

ICDA Update, Urugay round, Oct. 1993, Bruxelles.

The International Peoples Tribunal to Judge the G7, Tokyo July 3-4, 1993.

Tim LANG and Colin HINES, The New Protectionism, Protecting the futures against free trade, Earthscan Pub, London 1993.

LENAIN Patrick, Le FMI, Col Repères, Paris La Découverte 1993 (bonne bibliographiie sur le sujet).

MAROIS Bernard, L'internationalisation des banques, Economica, Paris 1979.

MASSIAH Gustave, Le G7 en 1993 : le crépuscule du mythe, CEDETIM Paris 1993, ronéoté.

MEAD Walter Russel, American Economic Policy in the Antemillenial Era.

PAYER Cheryl, The World Bank, A critical analysis, Monthly Review Press, New York 1982.

RAGHAVAN Chakravarthi, Recolonisation, l'avenir du tiers monde et les négociations commerciales du GATT, L'Harmattan 1990 (original anglais publié par Third World Network, 1987, Penang).

RAINELLI Michel, le GATT, Col, Repères, Paris La Découverte 1993 (bonne bibliographie sur le sujet).

RAO K. Ashok, Ten Vital questions about the Public Sector, a NCOA Publication; Delhi 1993.

SALAMA Pierre, La dollarisation, La Découverte, Paris 1989.

SWEEZY Paul and Harry MAGDOFF, Globalization, to what end? Monthly Review.

UNDP, Human Development Report, 1992, United Nations, New York.

VERGOPOULOS Kostas, Le nouveau système monde, Futur antérieur, 1993.

VERGOPOULOS Kostas, Les Etats-Unis et léclatement du système mondial, Futur Antérieur, 1993.

WACHTEL Howard, The Money Mandarins.